مصرف آشور الدولي للاستثمار
Ashur International Bank for Investment

سوق العراق للاوراق المالية
الـــواردة
العدد : ٥٥٩٣
التاريخ ١١ / ٨ / ٢٠٢٢

العدد: ١٤٢٧
التاريخ : 10 / 08 /2022

السادة هيئة الاوراق المالية المحترمين

م / البيانات المالية المنتهية كما في 31 كانون الاول 2021

تحية طيبة وبعد ,,,

تنفيذاً لتعليمات الافصاح الصادرة عن هيئة الاوراق المالية ، نرفق لكم طيه البيانات المالية المنتهية كما في 31 كانون الاول 2021 .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام....

مصرف آشور الدولي للاستثمار
الادارة العامة
Ashur International Investment Bank

د . انمار صلاح عبد الرحمن

معاون المدير المفوض

٢٠٢٢/٨/١٠

نسخة منه الى :- السادة سوق العراق للاوراق المالية المحترمين .

العراق – بغداد – قرب ساحة عقبة بن نافع
Iraq,Baghdad, Near Oqba ben Nafe
Telephone: +964 780 915 6080
info@ashurbank.iq / www.ashurbank.iq

شركة مصطفى فؤاد عباس وشركاؤه
للتدقيق ومراقبة الحسابات التضامنية
اعضاء الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين

شركة فراس اسماعيل قربان علي وشريكه
لمراقبة وتدقيق الحسابات (تضامنية)

Firas I. Korban Ali & Co.
Certified Public Accountant

مصرف آشور الدولي للاستثمار

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

موبايل: 07901349335 – 07700824139
فيلا 23 / محلة 609 / زقاق 3
شارع الاميرات، المنصور
صندوق بريد 6004
بغداد، العراق

07700850075 - 07901558906
firaskorbanali@fa-audit.iq
بغداد - كرادة خارج - عمارة الوركاء
Baghdad - AL Karrada kharj - AL Warqaa Building

قائمة المركز المالي

كما في 31 كانون الأول 2021

	إيضاح	2021	2020
		دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	3	333,317,924	114,355,248
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	4	165,525,675	307,440,007
تسهيلات ائتمانية مباشرة, صافي	5	83,804,881	25,108,093
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	6	3,896,454	2,895,797
ممتلكات ومعدات, صافي	7	17,903,729	19,872,136
مشاريع تحت التنفيذ	8	2,369,779	637,856
موجودات أخرى	9	6,707,397	5,209,888
مجموع الموجودات		613,525,839	475,519,025
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
ودائع العملاء	10	156,667,084	113,093,263
تأمينات نقدية	11	5,532,285	4,128,019
أموال مقترضة	12	113,263,143	24,933,192
مخصصات متنوعة	13	48,711,796	48,711,796
مخصص ضريبة الدخل	14	1,863,264	2,995,370
مطلوبات أخرى	15	6,004,464	8,093,709
مجموع المطلوبات		332,042,036	201,955,349
حقوق المساهمين			
رأس المال	16	250,000,000	250,000,000
إحتياطي إجباري	17	8,631,010	8,245,563
إحتياطي القيمة العادلة	6	221,697	10,513
أرباح مدورة		22,631,096	15,307,600
مجموع حقوق المساهمين		281,483,803	273,563,676
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		613,525,839	475,519,025

صفوان قصي عبد الحليم
رئيس مجلس الإدارة-مصرف آشور الدولي للاستثمار

زياد فطاير
المدير المفوض-مصرف آشور الدولي للاستثمار

ضحى عبدالله محمد رضا
معاون المدير المالي - مصرف آشور الدولي للاستثمار

خضوعاً لتقريرنا المرقم والمؤرخ في

مصطفى فؤاد عباس
محاسب قانوني ومراقب حسابات

فراس اسماعيل قربان علي
محاسب قانوني ومراقب حسابات

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) الى رقم (32) جزء من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

قائمة المركز المالي

كما في 31 كانون الأول 2021

	إيضاح	2021	2020
		دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	3	333,317,924	114,355,248
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	4	165,525,675	307,440,007
تسهيلات ائتمانية مباشرة, صافي	5	83,804,881	25,108,093
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	6	3,896,454	2,895,797
ممتلكات ومعدات, صافي	7	17,903,729	19,872,136
مشاريع تحت التنفيذ	8	2,369,779	637,856
موجودات أخرى	9	6,707,397	5,209,888
مجموع الموجودات		613,525,839	475,519,025
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
ودائع العملاء	10	156,667,084	113,093,263
تأمينات نقدية	11	5,532,285	4,128,019
أموال مقترضة	12	113,263,143	24,933,192
مخصصات متنوعة	13	48,711,796	48,711,796
مخصص ضريبة الدخل	14	1,863,264	2,995,370
مطلوبات أخرى	15	6,004,464	8,093,709
مجموع المطلوبات		332,042,036	201,955,349
حقوق المساهمين			
رأس المال	16	250,000,000	250,000,000
إحتياطي إجباري	17	8,631,010	8,245,563
إحتياطي القيمة العادلة	6	221,697	10,513
أرباح مدورة		22,631,096	15,307,600
مجموع حقوق المساهمين		281,483,803	273,563,676
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		613,525,839	475,519,025

صفوان قصي عبد الحليم
رئيس مجلس الإدارة-مصرف آشور الدولي للاستثمار

زياد فطاير
المدير المفوض-مصرف آشور الدولي للاستثمار

ضحى عبدالله محمد رضا
معاون المدير المالي - مصرف آشور الدولي للاستثمار

خضوعاً لتقريرنا المرقم والمؤرخ في

مصطفى فؤاد عباس
محاسب قانوني ومراقب حسابات

فراس اسماعيل قربان علي
محاسب قانوني ومراقب حسابات

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) الى رقم (32) جزء من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

قائمة الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

	2021	2020
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الربح للسنة	**7,708,943**	**14,827,792**
بنود الدخل الشامل التي لن يتم تحويلها الى الأرباح والخسائر في الفترات اللاحقة:		
صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	211,184	200,508
مجموع الدخل الشامل للسنة	**7,920,127**	**15,028,300**

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

	رأس المال	إحتياطي إجباري	إحتياطي القيمة العادلة	أرباح مدورة	مجموع حقوق المساهمين
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
2021					
الرصيد كما في 1 كانون الثاني	250,000,000	8,245,563	10,513	15,307,600	273,563,676
الدخل الشامل للسنة	–	–	–	7,708,943	7,708,943
التغير في القيمة العادلة	–	–	211,184	–	211,184
تحويلات للإحتياطيات	–	385,447	–	(385,447)	–
الرصيد كما في 31 كانون الأول	250,000,000	8,631,010	221,697	22,631,096	281,483,803
2020					
الرصيد كما في 1 كانون الثاني	250,000,000	7,504,173	(189,995)	1,367,198	258,681,376
الدخل الشامل للسنة	–	–	–	14,827,792	14,827,792
التغير في القيمة العادلة	–	–	200,508	–	200,508
تحويلات للإحتياطيات	–	741,390	–	(741,390)	–
الأرباح الموزعة	–	–	–	(146,000)	(146,000)
الرصيد كما في 31 كانون الأول	250,000,000	8,245,563	10,513	15,307,600	273,563,676

	2021	2020
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الأنشطة التشغيلية		
ربح السنة قبل الضريبة	10,409,513	19,271,108
تعديلات لبنود غير نقدية:		
إستهلاكات وإطفاءات	1,319,568	637,440
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	3,186,224	3,184,045
مخصصات متنوعة	-	48,508,208
خسائر تدني قيمة العقارات	-	2,010,973
أرباح (خسائر) بيع ممتلكات ومعدات	(145,757)	2,271,913
مصروف فوائد عقود الايجار التمويلي	21,921	17,371
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التغير في الموجودات والمطلوبات	**14,791,469**	**75,901,058**
التغير في الموجودات والمطلوبات		
صافي النقد المحتجز في البنك المركزي العراقي- كردستان	(50,000)	294,552
الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي	(7,086,852)	2,247,441
احتياطي تأمينات خطابات الضمان لدى البنك المركزي	124,310	165,986
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	(62,497,961)	(18,417,402)
الموجودات الأخرى	(1,497,509)	(1,261,035)
ودائع العملاء	43,573,821	(26,079,475)
المخصص المدفوع خلال السنة	104,732	85,563
النقص في المخصصات	(104,732)	-
التأمينات النقدية	1,404,266	1,387,578
المطلوبات الأخرى	(1,671,082)	(2,629,570)
صافي التدفق النقدي (المستخدم في) من الأنشطة التشغيلية قبل الضريبة	**(12,909,538)**	**31,694,696**
ضريبة الدخل المدفوعة	(3,832,676)	(2,464,278)
صافي التدفق النقدي (المستخدم في) من الأنشطة التشغيلية	**(16,742,214)**	**29,230,418**
الأنشطة الاستثمارية		
شراء اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(789,473)	-
شراء ممتلكات ومعدات	(170,294)	(395,808)
بيع ممتلكات ومعدات	1,736,670	1,424,612
مشاريع تحت التنفيذ	(2,503,703)	(1,294,317)
صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة الأستثمارية	**(1,726,800)**	**(265,513)**
الأنشطة التمويلية		
دفعات التزامات عقود الايجار	(57,000)	(57,000)
تسديد أموال مقترضة	(4,355,476)	(409,471)
الزيادة في الأموال المقترضة	92,685,427	19,980,318
الأرباح الموزعة المدفوعة	(973,676)	(232,148)
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية	**87,299,275**	**19,281,699**
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه	**68,830,261**	**48,246,604**
النقد وما في حكمه في بداية السنة	411,250,389	363,003,785
النقد وما في حكمه في نهاية السنة 25	**480,080,650**	**411,250,389**

إيضاحات حول القوائم المالية
31 كانون الأول 2021

1. معلومات عامة

إن مصرف آشور الدولي للاستثمار (المصرف) هو شركة مساهمة خاصة عراقية تم تأسيسها سنة 2005 بموجب إجازة التأسيس المرقمة م. ش /25812, ومركزه الرئيسي مدينة بغداد ورأس ماله المدفوع بالكامل 250 مليار دينار عراقي.

يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه الرئيسي في مدينة بغداد (حي الكرادة), وفروعه الثمانية المنتشرة داخل العراق بالأضافة إلى تقديم خدمات الصيرفة وخدمات الوساطة المالية.

تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس إدارة المصرف في اجتماعه الذي عقد بتاريخ 2022.

2. أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة

1.2 أسس الإعداد

تم اعداد القوائم المالية للمصرف وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية

يلتزم المصرف بالقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي العراقي.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية بأستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية.

إن الدينار العراقي هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للمصرف. وتم تقريب جميع المبالغ لأقرب الف دينار عراقي.

2.2 التغير في السياسات المحاسبية

ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020، باستثناء أن المصرف قام بتطبيق التعديلات التالية اعتباراً من 1 كانون الثاني 2021:

المرحلة الثانية من إصلاح IBOR (سعر الفوائد المعروضة بين البنوك) -: تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)

توفر هذه التعديلات إعفاءات مؤقتة والمتعلقة بالأثر على التقارير المالية عند استبدال المرجع المستخدم لتحديد سعر الفائدة IBOR بمرجع يعتمد على العائد شبه الخالي من المخاطر. تشمل التعديلات التطبيقات العملية التالية:

- التطبيق العملي ليتم التعامل مع التغيرات التعاقدية والتغيرات على التدفقات النقدية الناتجة عن تغير سعر الفائدة المرجعي كتغييرات في سعر الفائدة المتغير، بما يعادل الحركة على سعر الفائدة في السوق،
- تتطلب الإعفاءات من المصرف تعديل التعريفات المستخدمة في توثيق عمليات التحوط ووصف أداة التحوط مع استمرارية علاقات التحوط للمجموعة عند استبدال المرجع المستخدم لتحديد سعر الفائدة الحالي بمرجع يعتمد على العائد الخالي من المخاطر،
- يجوز للمصرف استخدام سعر فائدة غير محدد تعاقديا، للتحوطات لمخاطر التغير في القيمة العادلة أو أسعار الفائدة في حال تم تحديد مخاطر أسعار الفائدة بشكل منفصل.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمصرف.

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-19 بعد 30 حزيران 2021 – تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في 28 أيار 2020 تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-19 – تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16). منح هذه التعديلات إعفاءات للمستأجرين من تطبيق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) حول التعديلات المحاسبية لعقود الإيجار على تخفيضات أو تأجيلات الإيجار الناتجة بشكل مباشر عن وباء COVID-19. نظرًا لكونه حلاً عمليًا، قد يختار المستأجر عدم تقييم ما إذا كان تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلق بوباء COVID-19 والممنوحة من المؤجر يمثل تعديلًا لعقد الإيجار أم لا. يحتسب المستأجر الذي يقوم بهذا الاختيار أي تغيير في دفعات الإيجار الناتجة عن تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-19 بنفس الطريقة التي يحتسب بها حدوث أي تغيير وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)، إذا لم يمثل التغيير تعديلاً لعقد الإيجار.

كان من المفترض تطبيق التعديل حتى 30 حزيران 2021، ولكن نظرًا لاستمرار تأثير وباء COVID-19، وبتاريخ 31 آذار 2021 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتمديد فترة التطبيق العملي إلى 30 حزيران 2022.

تنطبق هذه التعديلات على الفترات السنوية اعتباراً من 1 نيسان 2021. لم يحصل المصرف على تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-19، ولكن سوف يقوم المصرف باستخدام هذا التطبيق العملي إذا أصبح قابل للتطبيق خلال فترة التطبيق المسموحة.

3.2 المعايير والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير مطبقة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة حتى تاريخ القوائم المالية مبيّنة أدناه، وسيقوم المصرف بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الالزامي.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) عقود التأمين

أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في أيار من عام 2017 المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) عقود التأمين نموذجاً شاملاً للاعتراف والقياس والعرض والايضاحات المتعلقة بعقود التأمين. وما أن سري، يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) عقود التأمين الصادر في عام 2005. ينطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) على جميع أنواع عقود التأمين (مثل عقود الحياة وغيرها من عقود التأمين المباشرة وعقود إعادة التأمين) دون النظر للمنشأة المصدرة لعقد التأمين، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية التي تحمل خاصية المشاركة. تسري استثناءات محدودة لنطاق التطبيق. يوفر الإطار العام للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) نموذج محاسبي لعقود التأمين يكون أكثر فائدة واتساقًا لشركات التأمين. على عكس المتطلبات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4)، والتي تعتمد إلى حد كبير على سياسات المحاسبة المحلية السابقة ، يوفر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) نموذجًا شاملاً لعقود التأمين حيث يغطي جميع الجوانب المحاسبية ذات الصلة.
إن جوهر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) هو النموذج العام، ويكمله:

- تطبيق محدد للعقود مع ميزات المشاركة المباشرة (نهج الرسوم المتغيرة).
- نهج مبسط (نهج تخصيص الأقساط) بشكل أساسي للعقود قصيرة الأجل.

سيتم تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي اعتبارا من 1 كانون الثاني، مع السماح بالتطبيق المبكر شريطة ان المنشأة طبقت المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (9) والمعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (15) قبل أو مع تطبيق المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (17).
لا ينطبق هذا المعيار على المصرف.

إيضاحات حول القوائم المالية

31 كانون الأول 2021

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال كانون الثاني 2020 بإصدار تعديلات على فقرات (69) الى (76) من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة. توضح هذه التعديلات:

- تعريف "الحق لتأجيل التسوية".
- الحق لتأجيل التسوية يجب ان يكون موجود في نهاية الفترة المالية.
- ان التصنيف لا يتأثر باحتمالية المنشأة ممارسة حقها في التأجيل.
- وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند اذ لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2024. يقوم المصرف حاليًا بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض الحالية قد تتطلب إعادة تفاوض. لا ينطبق هذا المعيار على المصرف.

إشارة الى الإطار المفاهيمي – تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار 2020 بإصدار تعديلات على المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (3) اندماج الأعمال – إشارة الى الإطار المفاهيمي. تحل هذه التعديلات محل الإشارة الى الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية والذي صدر في عام 1989 ومع الإشارة الى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية والذي صدر في اذار 2018 دون تغيير جوهري على متطلبات الإطار المفاهيمي.

كما أضاف المجلس استثناء لمبدأ الاعتراف بالمعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (3) لتجنب إمكانية ظهور أرباح أو خسائر "اليوم الثاني" (Day 2) للمطلوبات والالتزامات المحتملة المشمولة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (37) أو تفسير لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية رقم (21) في حال تم تكبدها بشكل منفصل.

في الوقت ذاته قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية على المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (3) للأصول المحتملة التي لن تتأثر باستبدال الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية.

سيتم تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2022.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمصرف.

الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار 2020 بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني والذي يمنع المنشئات من تخفيض كلفة الممتلكات والآلات والمعدات بقيمة المبالغ المتحصلة من بيع منتج تم انتاجه في الفترة خلال إحضار الأصل إلى الموقع وتجهيزه للحالة اللازمة للعمل بالطريقة المقصودة التي تحددها الإدارة. وفقا لذلك يجب على المنشأة الاعتراف بالمبالغ المتحصلة من بيع هذه المنتجات وتكلفة انتاجها في قائمة الارباح أو الخسائر.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2022 على بنود الممتلكات والآلات والمعدات والتي تم البدء باستخدامها في بداية أول فترة مالية تم عرضها في السنة المالية التي تطبق فيها التعديلات للمرة الأولى.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمصرف.

العقود الخاسرة – كلفة التزامات العقود – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (37)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار 2020، بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (37) والتي تحدد التكاليف التي يجب على المنشأة ان تأخذها بعين الاعتبار عند تقييم ما اذ كان العقد الخاسر او سينتج عنه خسارة.

تطبق التعديلات طريقة "التكلفة المباشرة". ان التكاليف المباشرة المتعلقة بعقود بيع البضائع أو الخدمات تتضمن كلا من التكاليف الإضافية والتكاليف الموزعة المتعلقة بأنشطة العقد بشكل مباشر. لا تتعلق المصاريف الادارية والعمومية بالعقود بشكل مباشر ولذلك يتم استبعادها إلا إذا تم تحميلها الى الطرف الاخر بموجب شروط العقد.

سيتم تطبيق التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2022. تطبق هذه التعديلات على العقود التي لم يتم الوفاء بجميع شروطها كما في بداية السنة المالية التي تطبق فيها التعديلات للمرة الأولى.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمصرف.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (1) – تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى – شركة تابعة كمتبني للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى

كجزء من التحسينات على معالجة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأعوام من 2018–2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلًا على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (1) – تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى. يسمح التعديل للشركة التابعة التي تختار تطبيق الفقرة د 16 (أ) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (1) لقياس فروقات تحويل العملات الأجنبية المتراكم باستخدام المبالغ المعلن عنها من قبل الشركة الأم، بناءً على تاريخ تطبيق الشركة الأم للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرو الأولى يتم تطبيق هذا التعديل أيضًا على الشركة الحليفة أو الاستثمار المشترك الذي يختار تطبيق الفقرة د 16 (أ) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (1).

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا ينطبق هذا التعديل على المصرف.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية – اختبار '10%' لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

كجزء من التحسينات على معالجة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأعوام من 2018–2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلًا على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9). يوضح التعديل الرسوم التي يأخذها المصرف بعين الاعتبار عند تقييم ما إذا كانت شروط المطلوبات المالية الجديدة أو المعدلة تختلف اختلافًا جوهريًا عن شروط المطلوبات المالية الأصلية. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو المقرض نيابة عن الآخر. يقوم المصرف بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية السنة المالية التي يطبق فيها المصرف التعديل.

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر. سيقوم المصرف بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية السنة المالية التي يطبق فيها المصرف التعديل.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية المصرف.

إيضاحات حول القوائم المالية

31 كانون الأول 2021

سيتم تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي على قياس القيمة العادلة اعتباراً من 1 كانون الثاني 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا ينطبق هذا التعديل على المصرف.

تعريف التقديرات المحاسبية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8)

في شباط من عام 2021، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8) ، حيث قدم تعريفًا لـ "التقديرات المحاسبية". توضح التعديلات الفرق بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لتقنيات القياس والمدخلات لتطوير التقديرات المحاسبية.

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2023 وتنطبق على التغييرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على المصرف.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) وبيان الممارسة رقم (2)

في شباط من عام 2021، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) وبيان ممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (2) اتخاذ أحكام الأهمية النسبية، حيث تقدم إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق أحكام الأهمية النسبية على الإفصاحات عن السياسة المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات السياسة المحاسبية التي تكون ذات منفعة أكبر من خلال استبدال متطلبات المنشآت بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الهامة" بمتطلبات الإفصاح عن سياساتها المحاسبية "المادية" وإضافة إرشادات حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم الأهمية النسبية في اتخاذ القرارات بشأن الإفصاح عن السياسة المحاسبية.

سيتم تطبيق التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2023 مع السماح بالتطبيق المبكر. نظرًا لأن التعديلات على بيان الممارسة رقم (2) تقدم إرشادات غير إلزامية حول تطبيق تعريف مصطلح جوهري على معلومات السياسة المحاسبية، فإن تاريخ سريان هذه التعديلات ليس ضروريًا.

يقوم المصرف حاليًا بتقييم تأثير التعديلات لتحديد تأثيرها على إفصاحات السياسة المحاسبية للمصرف.

4.2 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

ندرج ادناه السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية والتي تم اتباعها بشكل ثابت.

تحقق الإيرادات

طريقة معدل الفائدة الفعلية

وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية لكافة الأدوات المالية والأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي تم تسجيلها بالتكلفة المطفأة. يتم اثبات إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9). إن معدل الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، الفترة الأقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي.

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلية (وبالتالي، التكلفة المطفأة للأصل) من خلال الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء، إضافة الى الرسوم والتكاليف التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يعترف المصرف بإيرادات الفوائد باستخدام معدل العائد الذي يمثل أفضل تقدير لمعدل العائد الثابت على مدى العمر المتوقع للقرض. ومن ثم، يتم الاعتراف بتأثير أسعار الفائدة المختلفة المحتملة التي يتم فرضها على مراحل مختلفة، والخصائص الأخرى لدورة حياة الأصل (بما في ذلك الدفعات المسبقة، وفرض الغرامات والرسوم).
إذا تم تعديل التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية على الموجودات المالية لأسباب غير مخاطر الائتمان. يتم إثبات التعديلات كإضافة أو طرح للقيمة الدفترية للأصل في بيان المركز المالي مع زيادة أو طرح الفرق في إيرادات الفوائد. يتم إطفاء التسوية فيما بعد من خلال الفوائد والإيرادات المماثلة في قائمة الدخل الشامل.

الفائدة والإيرادات والمصروفات المماثلة

لجميع الأدوات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل وبالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الآخر فان الفائدة الدائنة والمدينة على هذه الادوات المالية تقيد بسعر الفائدة الفعلي.
ان عملية احتساب الفائدة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية (على سبيل المثال، خيارات الدفع المسبق) وتتضمن أي رسوم او تكاليف إضافية تتعلق بهذه الأدوات المالية بشكل مباشر وهي جزء لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي ولكنها لا تمثل خسائر ائتمانية مستقبلية.
عندما يتم تخفيض قيمة هذه الموجودات المالية او مجموعة من الموجودات المالية المماثلة من خلال خسائر تدني القيمة، فانه يستمر احتساب قيمة ايراد الفوائد باستخدام سعر الفائدة المعمول به لخصم التدفقات النقدية المتوقعة لأغراض احتساب خسارة قيمة التدني.
يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.

عمولات ورسوم دائنة

يمكن تقسيم الرسوم الدائنة الى الفئتين التاليتين:

1. رسوم دائنة تم تحصيلها من خلال خدمات تم تقديمها على مدة زمنية محددة.
مخصص الخدمات المأخوذ مقابل الرسوم المتحققة خلال مدة زمنية محددة يتم احتسابه للفترة ذاتها. هذه الرسوم تشمل عمولات دائنة، الثروة الخاصة، رسوم إدارة الموجودات ورسوم الوصاية والإدارة الأخرى.
2. الرسوم الدائنة التي تشكل جزء لا يتجزأ من الأدوات المالية.
تشمل الرسوم التي يعتبرها المصرف جزء لا يتجزأ من الأدوات المالية رسوم منح القروض و رسوم الالتزام بالقروض التي من المحتمل ان يتم استغلالها والرسوم الائتمانية ذات الصلة الأخرى.

الأدوات المالية – الاعتراف الأولي

تاريخ الاعتراف

يتم إثبات الموجودات والمطلوبات المالية، باستثناء التسهيلات الائتمانية والسلف للعملاء والأرصدة المستحقة للعملاء في تاريخ المعاملة، أي التاريخ الذي يصبح فيه المصرف طرفًا في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية. ويشمل ذلك الصفقات الاعتيادية: مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد عامة بموجب قوانين أو اتفاقيات في السوق. يتم إثبات التسهيلات والسلف للعملاء عند تحويل الأموال إلى حسابات العملاء. ويعترف المصرف بالأرصدة المستحقة للعملاء عند تحويل الأموال إلى المصرف ويتم قيد العمولات كايرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة.

القياس الأولي للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الاعتراف الأولي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال الخاص بإدارة الأدوات. يتم قياس الأدوات المالية مبدئيًا بقيمتها العادلة، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الفائدة أو الخسارة، بحيث يتم إضافة أو خصم تكاليف المعاملات من المبلغ. يتم قياس الذمم المدينة التجارية بسعر الصفقة. عندما تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية عن سعر المعاملة عند الإثبات المبدئي، يقوم المصرف باحتساب فائدة أو خسارة "لليوم الأول" كما هو موضح أدناه.

اليوم الأول للربح أو الخسارة

عندما يختلف سعر المعاملة للأداة عن القيمة العادلة عند نشأتها، وتعتمد القيمة العادلة على أسلوب تقييم باستخدام مدخلات فقط يمكن ملاحظتها في معاملات السوق، يقوم المصرف بتسجيل بالفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة في صافي الدخل للمصرف. في الحالات التي تستند فيها القيمة العادلة إلى نماذج لا يمكن ملاحظة بعض مدخلاتها، يتم تأجيل اثبات الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة ويتم لاحقا الاعتراف بها في قائمة الدخل فقط عندما تصبح المدخلات قابلة للملاحظة، أو عند الغاء الاعتراف بالأداة المالية.

فئات القياس للموجودات والمطلوبات المالية

يقوم المصرف بتصنيف الموجودات المالية (أدوات الدين) على أساس نموذج الأعمال لإدارة الموجودات والشروط التعاقدية، ويتم قياسها:

- بالكلفة المطفأة
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
- بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يقوم المصرف بتصنيف وقياس محفظتها التجارية ومشتقاتها المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. ويتاح للمصرف تصنيف الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، إذا أدى ذلك إلى الغاء أو التقليص بشكل جوهري من حالات عدم الثبات في القياس أو الاعتراف.

يتم قياس المطلوبات المالية، عدا عن التزامات القروض والضمانات المالية، بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عندما يتم الاحتفاظ بها لغايات المتاجرة والمشتقات المالية.

الموجودات والمطلوبات المالية

المبالغ المستحقة من المصارف والتسهيلات والسلف للعملاء والاستثمارات المالية بالتكلفة المطفأة

يقوم المصرف فقط بقياس المبالغ المستحقة من المصارف والتسهيلات والسلف للعملاء والاستثمارات المالية الأخرى بالكلفة المطفأة في حال تحقق الشرطين التاليين معا:

- الاحتفاظ بالموجودات المالية ضمن نموذج الاعمال بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تحدد تواريخ التدفقات النقدية التي تعتبر مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة للمبلغ القائم.

تفاصيل هذه الشروط مبينة أدناه

تقييم نموذج الأعمال

يقوم المصرف بتحديد نموذج الأعمال على المستوى الذي يعكس على أفضل وجه كيفية إدارة الموجودات المالية لتحقيق أهدافه التجارية. لا يتم تقييم نموذج العمل الخاص بالمصرف على أساس كل أداة على حدة، ولكن يتم تقييمه على مستوى المحفظة المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وابلاغها للإدارة التنفيذية العليا في المصرف.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال)، والطريقة التي يتم بها إدارة هذه المخاطر.
- الطريقة التي يتم بها تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال، إذا كان التعويض بناء على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).
- التكرار المتوقع لتقييم المصرف، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار قيمة وتوقيت البيع.

يعتمد تقييم نموذج الاعمال على سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع سيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو " الحالة تحت الضغط " بعين الاعتبار.

في حال تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأساسية للمصرف، لا يقوم المصرف بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال، ولكنها تقوم بأخذ هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية التي تم شرائها حديثًا للفترات اللاحقة.

اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة فقط

كخطوة لاحقة بعد عملية التصنيف للأدوات المالية، يقوم المصرف بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تجتاز اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة.

يعرّف "أصل الدين" لغرض هذا الاختبار بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الأعتراف الأولي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، تسديد دفعات لأصل الدين أو إطفاء علاوة / خصم).

إن أهم عناصر الفوائد في اتفاقيات التسهيلات تتمثل في القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان. لغايات تقييم اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة، يقوم المصرف بتطبيق أحكام واعتماد عوامل ذو صلة مثل العملات للموجودات المالية المحددة، والفترة التي يتم فيها تحديد سعر الفائدة.

من جانب اخر، لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تزيد من الحد من التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة باتفاقيات الدين الأساسية إلى وجود تدفقات نقدية تعاقدية ضمن مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة على المبلغ المستحق. في مثل هذه الحالات، يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

مشتقات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

المشتقات المالية هي أدوات مالية، أو عقود اخرى، يتوفر فيه الخصائص الثلاث التالية:

- تتغير قيمته نتيجة التغير في سعر الفائدة المحدد، سعر الأداة المالية، سعر السلعة، سعر الصرف الأجنبي، مؤشر الأسعار، أو التصنيف الائتماني ومؤشر الائتمان، أو اي متغيرات اخرى، شريطة أن يكون ذلك، في حالة وجود متغير غير مالي غير محدد لطرف في العقد.
- لا تتطلب استثمار مبدئي، او استثمار مبدئي بمبلغ أقل من المتوقع لأية عقود يتوقع أن يكون لها نفس الأثر لعناصر السوق.
- يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي لاحق.

يدخل المصرف بمعاملات مشتقات مالية مع عدة أطراف، وتشمل عقود مقايضة العملات. يتم تسجيل المشتقات بالقيمة العادلة وتسجل كأصل عندما تكون قيمتها العادلة موجبة وتسجل كالتزام عندما تكون قيمتها العادلة سالبة. تدرج التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية في صافي الدخل ما لم يتم تطبيق محاسبة التحوط.

أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم المصرف بتطبيق هذه الأدوات بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) لأدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر عند تحقق الشروط التالية:

- إذا كانت تلك الموجودات المالية (أدوات الدين) محتفظ بها وفقاً لنموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات بغرض تحصيل التدفقات النقدية المتعاقد عليها وبيع الموجودات المالية.
- إذا كان ينشأ عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية مواعيد محددة لتدفقات نقدية متمثلة حصرياً بأصل مبلغ الدين غير المسدد والفوائد المترتبة عليه.

يتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بالقيمة العادلة ويتم تسجيل الارباح والخسائر من التغير في القيمة العادلة التي تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الشامل الآخر. يتم إثبات إيرادات الفوائد والتغير في سعر العملات الأجنبية في الارباح أو الخسائر بنفس الطريقة المتبعة في الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة.

عندما يحتفظ المصرف بأكثر من استثمار في نفس الضمان، يتم استبعادها على أساس الوارد أولا- صادر أولا. في حالة الغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الاخر إلى قائمة الدخل.

أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

بعد الاعتراف الاولي، يتاح للمصرف خيار تصنيف في بعض الأحيان تصنيف بعض استثماراته في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر عندما تستوفي متطلبات حقوق الملكية بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) والتي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يتم تدوير الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية هذه إلى قائمة الدخل. يتم إثبات توزيعات الفوائد في قائمة الدخل كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات حق الدفع، ما لم يكن المتحصل من التوزيعات لاسترداد جزء من كلفة الأدوات، في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالفوائد في الدخل الشامل الأخر، ولا تخضع لتقييم انخفاض القيمة.

موجودات ومطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغير بالقيمة العادلة في قائمة الدخل باستثناء إذا كان التغير بالقيمة العادلة للمطلوبات المالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل نتيجة التغير بمخاطر الائتمان للمصرف. يتم تسجيل هذه التغيرات في القيمة العادلة في الاحتياطي الائتماني الخاص من خلال الدخل الشامل الاخر ولا يتم إعادة تدويرها إلى قائمة الدخل. إيرادات الفوائد المتحققة أو المتكبدة من الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في إيرادات أو مصروفات الفوائد، باستخدام سعر الفائدة الفعلي، مع الأخذ بعين الاعتبار أي علاوة/ خصم وتكاليف المعاملة والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من الأدوات المالية. يجب قياس الفوائد المتحققة من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل باستخدام أسعار الفائدة التعاقدية. يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الفوائد من أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات الحق في السداد.

الضمانات المالية وخطابات الاعتماد وسقوف القروض غير المستغلة

يقوم المصرف بإصدار ضمانات المالية وخطابات ائتمان وسقوف للتسهيلات. يتم اثبات الضمانات المالية (ومخصصاتها) مبدئيًا في البيانات المالية بالقيمة العادلة لاحقا للاعتراف المبدئي بما فيها العلاوات المستلمة. يقوم المصرف بـإثبات التزامات الضمانات بالمبلغ الأعلى المعترف به ناقص الإطفاء المتراكم المعترف به في قائمة الدخل الشامل بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 –مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يتم إثبات العلاوات المستلمة في بيان الدخل الشامل بصافي إيرادات الرسوم والعمولات عند اصدار خطاب الضمان.

يلتزم المصرف بتحديد شروط محددة للتسهيلات بـالسقوف غير المستغلة وخطابات الاعتماد على مدار فترة الالتزام للعميل، وبنفس البنود المحددة لعقود الضمانات المالية ويتم ادراج هذه العقود ضمن نطاق الخسائر الائتمانية المتوقعة.

إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

الغاء الاعتراف نتيجة للتعديل الجوهري في الشروط والاحكام

يقوم المصرف بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية، مثل تسهيلات العملاء في حال إعادة التفاوض على الشروط والبنود للتسهيلات بحد كبير وجدولتها باعتبارها تسهيلات جديدة. مع الاعتراف بالفرق كأرباح وخسائر عدم تحقق إلى ما لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة. ويتم تصنف التسهيلات الجديدة في المرحلة (1) لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

في حال كان التعديل لا يؤثر بشكل جوهري على التدفقات النقدية، لا ينتج عنه الغاء الاعتراف بالتسهيل.

يقوم المصرف بتسجيل أرباح وخسائر نتيجة التغير بالتدفقات النقدية المخصومة بسعر الفائدة الفعلي، ما لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة.

إلغاء الاعتراف لأسباب غير وجود تعديلات جوهرية

أ. الموجودات المالية

يتم الغاء الموجودات المالية (أو جزء من الموجودات المالية أو جزء من الموجودات المالية للمصرف)، عند الغاء حق المصرف باستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية. ويقوم المصرف أيضاً بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية إذا قامت بتحويل الموجودات المالية ويتم تحويل هذا الإلغاء لعدم التحقق.

يقوم المصرف بتحويل الموجودات المالية فقط:

- إذا قام المصرف بتحويل حقوقها التعاقدية لتحصيل التدفقات النقدية من الموجودات المالية

أو

- إذا احتفظ المصرف بحقوقه في التدفقات النقدية، مع افتراض وجود التزاماً بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون أي تغيير جوهري إلى طرف ثالث بموجب اتفاقية التمرير المباشر.

إن اتفاقية التمرير المباشر تمثل المعاملات التي يحتفظ المصرف بموجبها بالحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، ولكنها تفترض التزامها بدفع هذه التدفقات النقدية إلى طرف ثالث، عند تحقق جميع الشروط الثلاثة التالية:

- المصرف غير ملزم بدفع مبالغ للطرف المستفيد، ما لم يكن قد حصل نفس المبلغ من الموجودات المالية، باستثناء السلف قصيرة الأجل مع الحق في استرداد كامل للمبلغ الممول بالإضافة إلى الفائدة المستحق بأسعار السوق.
- لا يمكن للمصرف بيع أو رهن الأصل بخلاف الأسهم الممنوحة للطرف المستلم.

- يلتزم المصرف بتحويل التدفقات النقدية المستلمة بالنيابة عن الطرف المستفيد دون اي تأخير جوهري، باستثناء الاستثمارات في النقد أو النقد المعادل بما في ذلك إيرادات الفوائد المستلمة للفترة بين تاريخ التحصيل وتاريخ التحويل للطرف المستفيد.

يعتبر التحويل مؤهلا لإلغاء الاعتراف إذا:

- قام المصرف بتحويل جميع المزايا والمخاطر من الموجودات المالية.

أو

- قام المصرف بنقل السيطرة على الأصل، دون الاحتفاظ أو نقل كافة المزايا والمخاطر من الموجودات المالية.

يعتبر المصرف نقل الملكية فقط عند في إذا كان للطرف المستفيد الحق في ببيع الأصل بالكامل لطرف ثالث مستقل ويكون له الحق في ممارسة هذا الاجراء من طرفه دون فرض قيود إضافية على النقل.

في حال استمر المصرف باحتفاظه بالسيطرة على الأصل دون الاحتفاظ بكافة المزايا والمخاطر بشكل جوهري، يتم إثبات الأصل فقط خلال فترة المصرف بالاستثمار، وفي هذه الحالة، يعترف المصرف أيضاً بالالتزامات المرتبطة به. يتم قياس الأصل المحول والالتزام المتعلق به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي يحتفظ بها المصرف. يقوم المصرف بقياس الضمانات بالقيمة الدفترية للأصل والمبلغ الممكن دفعه من قبل المصرف.

إذا استمر المصرف باستثمار الأصل المحول المشترى أو خيار الشراء (أو كليهما)، يقوم المصرف بقياس الاستثمار بالمبلغ المطلوب دفعه من قبل المصرف عند إعادة الشراء. إذا كان خيار الشراء للأصل يقاس بالقيمة العادلة، يستمر المصرف باعتراف الاستثمار بالقيمة العادلة للأصل المحول أو خيار الشراء (ايهما أقل).

ب. المطلوبات المالية

يتم الغاء المطلوبات المالية عند اعفاء المصرف من الالتزام. عند استبدال المطلوبات المالية من قبل نفس المقرض بشروط مختلفة أو تعديل شروط الالتزام الحالي بشكل جوهري، يتم التعامل مع مثل هذا التعديل على كإلغاء الالتزام الأصلي والاعتراف بالتزام جديد. يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية لالتزام المالي الأصلي والمبلغ المدفوع في قائمة الدخل.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

نظرة عامة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم المصرف بتسجيل المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع التسهيلات وموجودات الدين المالية غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، إضافة الى التزامات التسهيلات وعقود الضمان المالية، والمشار اليها جميعا "الأدوات المالية".

أدوات الملكية لا تخضع لاختبار التدني بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل، وفي حال لم يكن هناك تغير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الإنشاء، وفي هذه الحالة، يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة المرجحة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل الناتجة عن احداث فشل بالأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال 12 شهر من تاريخ التقرير.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل من الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهراً إما على أساس فردي أو على أساس تجميعي بناء على طبيعة الأدوات المالية للمحفظة.

إيضاحات حول القوائم المالية

31 كانون الأول 2021

قام المصرف بوضع سياسة لإجراء تقييم، بشكل دوري، فيما إذ كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية.

بناءً على ما ذكر أعلاه، يقوم المصرف بتصنيف الموجودات المالية إلى المرحلة (1) والمرحلة (2) والمرحلة (3)، كما هو موضح أدناه:

- المرحلة الأولى: عند الاعتراف الأولي للموجودات المالية للمرة الأولى، يقوم المصرف بتسجيل مخصص بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر. تشمل المرحلة الأولى أيضًا الموجودات المالية التي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثانية.
- المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الاولي، يقوم المصرف بتسجيل مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. تتضمن المرحلة الثانية أيضاً الموجودات المالية التي شهدت تحسن بمخاطر الائتمان والتي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثالثة.
- المرحلة الثالثة: القروض التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم المصرف باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني.

بالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوفر للمصرف توقعات معقولة لاسترداد اما كامل المبلغ القائم، أو جزء منه، يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية. ويعتبر بمثابة الغاء (جزئي) للموجودات المالية.

بطاقات الائتمان والتسهيلات الائتمانية المتجددة

تتضمن منتجات المصرف عدد من البطاقات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والشركات، والتي يحق للمصرف فيها إلغاء و / أو تخفيض التسهيلات بإشعار يوم واحد. لا تحد المصرف من الخسائر الائتمانية المتعرض لها لفترة الإشعار التعاقدي، ولكنها تحسب بدلاً من ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى فترة تعكس توقعات المصرف بسلوك العميل، واحتمال تخلفه عن السداد وإجراءات تخفيف المخاطر المستقبلية للمصرف، والتي يمكن تشمل الحد من أو إلغاء التسهيلات.

إن التقييم المستمر حول وجود زيادة مؤثرة في المخاطر الائتمانية للتسهيلات الائتمانية المتجددة تشبه التقييمات المطبقة على القروض الاخرى. يعتمد هذا على التحولات في درجة الائتمان الداخلية للعميل.

ان سعر الفائدة المستخدم لخصم الخسائر الائتمانية المتوقعة لبطاقات الائتمان هو سعر الفائدة الفعال.

نظرة مستقبلية للمعلومات

في نموذج احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، يعتمد المصرف على مجموعة واسعة من المعلومات المستقبلية المستخدمة كمدخلات، وعلى سبيل المثال:

- الزيادة في الناتج الإجمالي المحلي
- معدلات البطالة
- معدلات الفائدة للبنك المركزي
- مؤشرات أسعار النفط العالمية
- مؤشرات أداء الأسواق العالمية

ان المدخلات والنماذج المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة قد لا تشتمل على كافة الخصائص السوق كما في تاريخ البيانات المالية. نتيجة لذلك، يتم اجراء تعديلات نوعية في بعض الأحيان كتعديلات مؤقتة في حال وجود اختلافات كبيرة.

تقييم الضمانات

يقوم المصرف لغايات التقليص من مخاطر الائتمان باستخدام الضمانات، حيثما أمكن. وهناك عدة أشكال للضمانات، مثل الضمانات النقدية والأوراق المالية وخطابات الاعتماد والعقارات والمبالغ المستحقة القبض والمخزون وغيرها من الموجودات غير المالية واتفاقيات التحسينات الائتمانية.

لا يتم تسجيل الضمانات، ما لم يتم استردادها، في بيان المركز المالي للمصرف. ولكن تؤثر القيمة العادلة للضمانات على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصرف. يتم تقييمها بشكل عام، كحد أدنى، عند الاعتراف الاولي ويتم إعادة تقييمها بشكل دوري. ومع ذلك، بعض الضمانات، على سبيل المثال النقد أو الأوراق المالية يتم تقييمها بشكل يومي.

إلى اقصى حد، يستخدم المصرف بيانات السوق النشط لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمان. ويتم تقدير قيمة الموجودات المالية الأخرى التي ليس لديها سوق نشط باستخدام نماذج الاعمال. يتم تقييم الضمانات غير المالية، مثل الضمان العقاري، بناءً على البيانات المقدمة من أطراف خارجية مثل مقيمين الرهن العقاري أو استنادًا إلى مؤشرات أسعار السكن.

الضمانات المستردة

تتمثل سياسة المصرف في تحديد ما إذا كان من الأفضل استخدام الأصل المسترد في نشاط المصرف أو بيعه. يتم تحويل الموجودات المقرر استخدامها في نشاط المصرف إلى فئة الموجودات الثابتة ويتم الاعتراف بها بالقيمة المستردة أو صافي القيمة الدفترية، ايهما أقل. بالنسبة للضمانات المقرر بيعها كخيار أفضل يتم تحويلها الى فئة الموجودات المحتفظ بها للبيع بقيمتها العادلة، وبالقيمة العادلة ناقصًا تكلفة البيع للموجودات غير المالية في تاريخ الاستحقاق حسب سياسة المصرف.

حسب طبيعة نشاط المصرف، لا يقوم المصرف باسترداد الممتلكات أو الموجودات الأخرى في محفظتها التجارية، ولكنها تعين وكلاء خارجيين لاسترداد قيمتها، بشكل عام من خلال المزادات، لتسوية الديون غير المسددة. ويتم إرجاع أي أموال فائضة من بيع الضمانات إلى العملاء / المقترضين. نتيجة لذلك، لا يتم تسجيل العقارات السكنية للضمانات المستردة في قائمة المركز المالي.

إعدام الدين

يتم اعدام الموجودات المالية إما بشكل جزئي أو كلي فقط عند توقف المصرف عن الاسترداد.

في حال كان المبلغ المعدوم أكبر من مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معالجة الفرق كإضافة إلى المخصص التي يتم تطبيقها مقابل إجمالي القيمة الدفترية. يتم تسجيل المبالغ المستردة اللاحقة الى مصروف خسائر الائتمان المتراكمة.

القروض المعدلة

يقوم المصرف أحيانا بإجراء تعديلات على شروط العقد للقروض كاستجابة لطلب المقترض نتيجة الصعوبات المالية بدلا من استرداد او تحصيل الضمانات، يقوم المصرف بتعديل شروط القرض نتيجة لظهور أو وجود صعوبات مالية للمقترض. قد تشمل الشروط تمديد دفعات السداد أو الاتفاق على شروط قرض جديدة. تتمثل سياسة المصرف في مراقبة القروض المجدولة من أجل المساعدة على ضمان استمرار حدوث الدفعات المستقبلية. ان قرار المصرف بتعديل التصنيف بين المرحلة (2) والمرحلة (3) يتم على أساس كل حالة على حدة، إذا حددت هذه الإجراءات خسارة فيما يتعلق بالقرض، يتم الإفصاح عنها وإدارتها كقرض مجدول ضمن المرحلة (3) حتى يتم تحصيلها أو الغائها.

عند إعادة هيكلة القرض أو تعديل بنودها دون ان يتم الغائها، يعيد المصرف تقييم ما إذا كان هناك زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان. ويقوم المصرف بإعادة النظر في تصنيفها.

عقود الإيجار

يقوم المصرف بتقييم العقود المبرمة عند البدء بها لتحديد اذا كان العقد عقد إيجار أو يحتوي على إيجار. اي انه إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام الأصل المحدد لفتره من الزمن مقابل المبالغ المدفوعة.

ويطبق المصرف نهجا موحداً للاعتراف والقياس فيما يتعلق بجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة. ويعترف المصرف بالتزامات الإيجار لدفعات الإيجار وأصول حق الاستخدام التي تمثل الحق في استخدام الأصول المستأجرة.

موجودات حق الاستخدام

يقوم المصرف بالاعتراف بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون الأصل فيه قابل للاستخدام). يتم الاعتراف بأصل حق الاستخدام بالتكلفة، بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني في القيمة، ويتم تعديل القيمة عند إعادة تقييم التزامات الإيجار.

تتضمن تكلفة أصل حق الاستخدام قيمة التزامات الإيجار المعترف بها، بالإضافة الى التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة، ودفعات الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ بدء العقد، مطروحًا منها أي حوافز مستلمة متعلقة بعقد الايجار. في حال لم يكن المصرف متيقن من الحصول على ملكية الأصل المؤجر في نهاية مدة العقد، يتم استهلاك قيمة حق استخدام الاصل المعترف به على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي للأصل او مدة الإيجار ايهما اقل. تخضع موجودات أصول حق الاستخدام إلى اختبار التدني في القيمة.

التزامات عقود الإيجار

يقوم المصرف في تاريخ بدء عقد الإيجار، بالاعتراف بالتزامات عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي يتعين دفعها خلال مدة العقد. تتضمن دفعات الإيجار الدفعات الثابتة (والتي تتضمن الدفعات التي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة) مطروحًا منها حوافز الإيجار المستحقة ودفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقا لشروط العقد، والمبالغ المتوقع تحصيلها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن دفعات الإيجار أيضًا القيمة المستحقة عند ممارسة خيار الشراء والذي من المؤكد أن يمارسه المصرف وقيمة غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كان المصرف ينوي ان يمارس خيار الإنهاء وفقا لشروط العقد.

يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقا لشروط العقد كمصاريف في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي الى دفع تلك المبالغ.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم وخسائر التدني المتراكمة إن وجدت. تشمل تكلفة الممتلكات والمعدات الكلفة المتكبدة لإستبدال أي من مكونات الممتلكات والمعدات ومصاريف التمويل للمشاريع الإنشائية طويلة الأجل إذا تحققت شروط الإعتراف. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل عند تحققها. يتم إحتساب الإستهلاك (بإستثناء الأراضي حيث أن الأراضي لا تستهلك) باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الإنتاجي المتوقع كما يلي:

	العمر الإنتاجي (سنوات)
مباني	50
الات ومعدات	5
اثاث واجهزة مكاتب وحاسبات	5
وسائط نقل	5
أنظمة	5

يتم شطب أي بند من الممتلكات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة اقتصادية متوقعة من استخدام البند أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب البند, والذي يمثل الفرق بين العائد من التخلص وصافي القيمة الدفترية للبند, في قائمة الدخل الشامل.

تتم مراجعة القيم المتبقية للموجودات والأعمار الإنتاجية وطرق الإستهلاك في كل سنة مالية ويتم تعديلها لاحقاً إن لزم الأمر.

مشاريع تحت التنفيذ

يمثل هذا البند كافة التكاليف المدفوعة للموردين والخاصة بالتركيبات والتجهيزات وأعمال التجديد او انشاء فروع جديدة للمصرف او شراء معدات على حساب اتمام الإنجاز, والتي تشمل تكاليف التصاميم والإنشاء والمواد المباشرة والإشراف ومصاريف الفوائد المتعلقة بالمشروع. عند الانتهاء من تنفيذ المشروع, يحول الى حساب ممتلكات ومعدات. يتم إجراء دراسة التدني في القيمة الدفترية للمشروع قيد الإنشاء عند وجود أدلة تشير إلى عدم إمكانية إسترداد القيمة الدفترية لهذا المشروع. في حال وجود مثل هذه الأدلة, يتم تخفيض القيمة الدفترية للمشروع للقيمة المتوقع إستردادها.

التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم المصرف بتاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الأصل قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، يقوم المصرف بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للأصل. إن مبلغ الأصل الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمته المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للأصل الفردي، إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات المصرف. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للأصل أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر الأصل منخفضاً ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله. أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة. وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم المناسب.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المصرف التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة وإن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

إيضاحات حول القوائم المالية
31 كانون الأول 2021

ضريبة الدخل

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الارباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الارباح الخاضعة للضريبة عن الارباح المعلنة في القوائم المالية لان الارباح المعلنة تشمل ايرادات غير خاضعة للضريبة او مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وانما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة او مقبولة التنزيل لاغراض ضريبية .

تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والانظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها المصرف.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الشروط القانونية الملزمة, وكذلك عندما يتم تسديدها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسديد المطلوبات في نفس الوقت. وليس هذا هو الحال بشكل عام مع اتفاقيات المقاصة الرئيسية, وبالتالي, يتم عرض الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالأجمالي في قائمة المركز المالي.

الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف في قائمة المركز المالي ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للمصرف أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

أحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم المصرف باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على المتوسط المرجح لثلاثة سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصومة بسعر تقريبي لأسعار الفائدة الفعال. ان العجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمصرف وفقاً للعقد والتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها. يتم توضيح آلية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية على النحو التالي:

- احتمالية التعثر: احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال أفق زمني معين. التعثر من الممكن ان يحدث في فترة محددة خلال فترة التقييم.
- التعرض الائتماني عند التعثر: ان التعرض الائتماني عند التعثر هو تقدير المبلغ القائم الخاضع للتعثر في تاريخ مستقبلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة على المبلغ القائم بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك دفعات سداد أصل الدين والفائدة سواء كان مجدول ضمن عقد، السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتزم بها، والفائدة المستحقة عند تأخير الدفعات المستحقة.
- نسبة الخسارة بافتراض التعثر: نسبة الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة في الحالة التي يحدث فيها التعثر في وقت معين. وهي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والمبلغ الذي يتوقع المقرض تحصيله من وجود ضمانات حقيقية. عادة ما يتم التعبير عنها كنسبة مئوية من التعرض الائتماني عند التعثر.

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن المصرف يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوء). ويرتبط كل منها باوزان مختلفة من احتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر، ونسبة الخسارة بافتراض التعثر.

إيضاحات حول القوائم المالية

31 كانون الأول 2021

يشتمل تقييم السيناريوهات المتعددة أيضًا على كيفية استرداد التسهيلات المتعثرة، بما في ذلك احتمالية معالجة التسهيلات المتعثرة وقيمة الضمانات أو المبالغ المتوقع تحصيلها من بيع الضمانات.

باستثناء بطاقات الائتمان والدوارة الاخرى، فإن الحد الأقصى للفترة التي يتم فيها تحديد خسائر الائتمان هي العمر التعاقدي للأدوات المالية ما لم يكن لدى المصرف الحق القانوني في شرائها مسبقاً.

يتم احتساب خسائر التدني في القيمة والإفصاح عنها بشكل منفصل عن الأرباح والخسائر الناتجة من تعديل اجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية.

آليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة تتلخص كما يلي:

المرحلة الأولى: يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل، وبالتالي يقوم المصرف باحتساب المخصص من احتمالية حدوث تعثر للأدوات المالية خلال 12 شهر بعد تاريخ التقرير. يتم تطبيق هذه الاحتمالات الافتراضية المتوقعة لمدة 12 شهراً على مبلغ التعرض الائتماني عند التعثر مضروبة بنسبة الخسارة بافتراض التعثر مخصومة بسعر الفائدة الفعلي. ويتم إجراء هذا الاحتساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه.

المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة مؤثرة بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الاولي، يقوم المصرف باحتساب مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني، وتتماثل الية احتساب المخصص بنفس الطريقة الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام السيناريوهات المختلفة، ولكن يتم استخدام احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر لكامل عمر الأداة المالية، ويتم خصم مبلغ العجز النقدي المتوقع بمعدل الفائدة الفعلي.

المرحلة الثالثة: بالنسبة للموجودات المالية التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم المصرف باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. وتتماثل الية احتساب المخصص بالطريقة المتبعة بالمرحلة الثانية، ويتم تحديد احتمالية التعثر نسبة 100٪ ونسبة خسارة باقتراض التعثر أكبر من تلك المطبقة في المرحلتين الأول والثانية.

التزامات التسهيلات: عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني للمبالغ الغير مستغلة من التزامات والاعتمادات والتسهيلات، يقوم المصرف بتقدير الجزء المتبقي والذي من المتوقع استغلاله على مدى العمر المتوقع. وتحتسب الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد ذلك بناء على القيمة الحالية للعجز النقدي كما لو تم استغلال مبلغ التسهيل كاملاً حسب المتوسط المرجح للثلاثة سيناريوهات المستخدمة في الاحتساب، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي. بالنسبة لبطاقات الائتمان والتسهيلات المتجددة والتي تشمل التسهيلات والمبالغ غير المستغلة، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وعرضهم مع التسهيلات. بالنسبة لالتزامات التسهيلات الاعتمادات، يتم تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المخصصات.

عقود الضمان: يتم قياس التزام المصرف لكل ضمان بالمبلغ الأكبر، إما المبلغ المعترف به عند القياس مطروحا منه الإطفاء المتراكم المعترف به في بيان الربح أو الخسارة، أو مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة. ولذلك، يقوم المصرف بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على القيمة الحالية للمدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها من الخسائر الائتمانية المتكبدة. يتم خصم العجز النقدي بسعر الفائدة المعدل المرتبطة للمبلغ القائم، ويتم الاحتساب باستخدام المتوسط المرجح من السيناريوهات الأربعة. يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلقة بعقود الضمان ضمن المخصصات.

أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا تخفض القيمة الدفترية للموجودات المالية في بيان المركز المالي، والذي تظهر بالقيمة العادلة. بدلاً من ذلك، يتم الاعتراف بمبلغ مساوي للمخصص الذي يمكن ان ينشأ في حال تم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في الدخل الشامل الاخر، ويظهر كمبلغ تدني متراكم مع تكلفة مقابلة للربح أو الخسارة. يتم إعادة تدوير الخسائر المتراكمة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الربح والخسارة عند استبعاد الموجودات.

العملات الأجنبية

يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات . يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية باسعار العملات الاجنبية الوسطية السائدة في تاريخ القوائم الماليه والمعلنة من البنك المركزي العراقي.

يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الاجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم إثبات الارباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل.

يتم قيد فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

يتم تسجيل الارباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الاجنبية لادوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل في قائمة الدخل. في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الاجنبية لادوات الملكية في بند إحتياطي تقييم موجودات مالية ضمن حقوق المساهمين في قائمة المركز المالي.

القيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة السعر الذي سيتم الحصول عليه عند بيع الموجودات أو الذي سيتم دفعه لتسوية إلتزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة بناءاً على فرضية أن عملية بيع الموجودات أو تسوية الإلتزام تتم من خلال الأسواق الرئيسية للموجودات والمطلوبات. في حال غياب السوق الرئيسي، يتم استخدام السوق الأكثر ملائمة للموجودات أو المطلوبات.يحتاج المصرف لامتلاك فرص الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملائمة.

يقوم المصرف بقياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الإفتراضات المستخدمة من المشاركين في السوق عند تسعير الموجودات أو المطلوبات على افتراض أن المشاركين في السوق يتصرفون وفقاً لمصلحتهم الإقتصادية.

إن قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية يأخذ بعين الاعتبار قدرة المشاركين في السوق على توليد المنافع الإقتصادية من خلال استخدام الموجودات بأفضل طريقة أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الموجودات بأفضل طريقة.

يقوم المصرف باستخدام أساليب تقييم ملائمة وتتناسب مع الظروف وتوفر المعلومات الكافية لقياس القيمة العادلة وتوضيح استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل مباشر وتقليل استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل غير مباشر.

إيضاحات حول القوائم المالية

31 كانون الأول 2021

جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم استخدام القيمة العادلة لقياسها أو تم الإفصاح عنها في القوائم المالية أو تم شطبها باستخدام المستويات التالية للقيمة العادلة، وبناءاً على أدنى مستوى للمدخلات التي لديها تأثير مهم لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة للموجودات والمطلوبات المشابهة.

المستوى الثاني: تقنيات تقييم تأخذ في الاعتبار المدخلات ذات التأثير المهم على القيمة العادلة ويمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: تقنيات تقييم حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات في السوق يمكن ملاحظتها.

يقوم المصرف بتحديد إذا ما تم تحويل أي من الموجودات والمطلوبات ما بين مستويات القيمة العادلة من خلال إعادة تقييم التصنيفات (بناءاً على أدنى مستوى للمدخلات ذات الأثر الجوهري على قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

لغايات إيضاح القيمة العادلة، يقوم المصرف بتحديد تصنيفات الموجودات والمطلوبات حسب طبيعتها ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى القيمة العادلة.

تحتسب قيمة التدني على الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة باستخدام نسبة الفائدة الفعالة الأصلية.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بمقدار خسارة التدني من خلال حساب مخصص التدني في القيمة. هذا ويتم الاعتراف بالتغير بالقيمة الدفترية لحساب المخصص في قائمة الدخل.

النقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه كما هو مذكور في قائمة التدفقات النقدية من النقد, الأرصدة لدى البنك المركزي، الأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المصرفية, وتنزل ودائع المصارف والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ المنح

معلومات القطاعات

قطاع الاعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات او خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات اعمال اخرى.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات او خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية اخرى.

إيضاحات حول القوائم المالية

31 كانون الأول 2021

5.2 أهم الاجتهادات والتقديرات والافتراضات المحاسبية المستخدمة

إن إعداد البيانات المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة المصرف القيام بتقديرات وإجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والإجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في بنود الدخل الشامل الأخرى، وبشكل خاص يتطلب من إدارة المصرف إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراضات بشكل دوري ، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

ان تقديرات المصرف المعتمدة في اعداد البيانات المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة الاصل، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.

العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة

تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل للسنة.

ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات مخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في المصرف والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الادارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل للسنة.

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات في المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة.

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد المصرف نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءًا من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسبًا، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييرًا مستقبليًا لتصنيف تلك الموجودات.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

ينتقل الأصل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية او الثالثة في حال وجود زيادة في مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي وفقا لتعليمات البنك المركزي العراقي والمعيار (9). بحيث يتم تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير من خلال المعلومات الكمية والنوعية الحالية والمستقبلية والتقديرات والمستخدمة من قبل إدارة المصرف المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الإئتمان والتي تؤدي الى تغير تصنيف هذه الموجودات ضمن المراحل الثلاث (1 و2 و3) بحيث يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات في المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (38).

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي ، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة و درجة مخاطر الائتمان و نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي و الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق و الصناعة و الموقع الجغرافي للمقترض، الخ). يراقب المصرف مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعًا عند حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهرًا إلى آخر ، أو العكس ، ولكنها قد تحدث أيضًا ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرا أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظرًا لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ .

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم المصرف نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الايضاح (38). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف المصرف الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو إلتزام مالي أو كأداة ملكية وفقًا لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد المصرف التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسبًا، في تاريخ كل قائمة مركز مالي.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات المصرف بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. يستعين المصرف عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1)، يجري المصرف التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل المصرف بتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب) قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعمة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

ج) الأدوات المالية المشتقة

يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعترف بها إن كان مناسبًا. وفي حال عدم وجود الأسعار، تُحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات تقييم تعكس بيانات السوق القابلة للملاحظة. وتتضمن تلك التقنيات إجراء مقارنة مع أدوات مماثلة عند وجود أسعار السوق القابلة للملاحظة وتحليل تدفقات نقدية مخصومة ونماذج خيار التسعير وتقنيات التقييم الأخرى المستخدمة عموماً من متشاركي السوق. إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بالاعتبار عند تطبيق النموذج هي :

- التوقيت المتوقع وإحتمالية الحدوث للتدفقات النقدية المستقبلية على الأداة، حيث تخضع تلك التدفقات النقدية بشكل عام إلى بنود شروط الأداة وذلك بالرغم من أن حكم الإدارة قد يكون مطلوبًا في الحالات التي تكون فيها قدرة الطرف المقابل لتسديد الأداة بما يتفق مع الشروط التعاقدية محل شك ؛ و
- نسبة خصم مناسبة للأداة. تحدد الإدارة تلك النسبة بناءً على تقديرها لهامش النسبة بشأن الأداة أعلى من النسبة التي لا تحمل مخاطر. وعند تقييم الأداة بالإشارة إلى أدوات مقارنة، تراعي الإدارة استحقاق وهيكل ودرجة تصنيف الأداة على أساس النظام الذي يتم معه مقارنة المركز القائم. وعند تقييم الأدوات على أساس النموذج باستخدام القيمة العادلة للمكونات الرئيسية، تضع الإدارة في اعتبارها كذلك ضرورة إجراء تعديلات لحساب عدد من العوامل مثل فروق العطاءات وحالة الائتمان وتكاليف خدمات المحافظ وعدم التأكد بشأن النموذج.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية:

تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ، يستخدم المصرف معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلًا رئيسيًا في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديرًا لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة، والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بإفتراض التعثر

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المصرف تحصيلها، مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية .

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم المصرف، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1) ، يجري المصرف التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

إدارة المخاطر

انطلاقا من اهمية ادارة المخاطر المختلفة التي تحيط بأنشطة اعمال المصرف والتي يتعرض او قد يتعرض لها في المستقبل، فقد واصل المصرف عمله باتباع استراتيجية لإدارة المخاطر بما ينسجم مع توجهات مجلس الادارة والادارة العليا والتشريعات والقوانين الصادرة عن البنك المركزي العراقي، حيث يتم تطبيق أفضل الممارسات واحدث الوسائل والاساليب المتبعة في ادارة المخاطر.

ان عملية إدارة المخاطر تشمل تحديد وقياس وتقييم ورصد المخاطر المالية وغير المالية التي يمكن أن تؤثر سلبا على الأداء الكلي للمصرف، وتعتبر دائرة المخاطر مسؤولة عن إدارة المخاطر (الائتمانية والتشغيلية والسوقية والسيولة وامن المعلومات) ضمن إطار الهيكل التنظيمي للمصرف حيث تقوم بتقييم المخاطر والرقابة عليها والتوصية بتخفيفها ورفع التقارير اللازمة إلى الإدارة العليا ولجنة المخاطر والامتثال.

حيث توفر ادارة المخاطر في المصرف الرقابة المستقلة والدعم الذي يهدف الى انشاء ونشر مفهوم ادارة المخاطر ككل وعلى جميع المستويات الادارية وتساعد في شكل استباقي في ادراك الخسائر المحتملة وتضع الخطة والاجراءات اللازم اتخاذها لمواجهة هذه المخاطر في حال حدوثها.

إن الإدارة العليا مسؤولة عن تحديد المبادئ الرئيسية للمخاطر و مقدار المخاطر التي يمكن تقبلها، وكذلك التوزيع الأمثل لها وفقًا لأنشطة وقطاعات العمل المختلفة لدى المصرف حيث تمارس الإدارة العليا دورها في التأكد من قيام المصرف بإدارة المخاطر المختلفة واعتماد السياسات والإجراءات المنظمة لإدارة المخاطر بالمصرف.

كما تولي ادارة المصرف اهمية كاملة لمتطلبات بازل وأفضل الممارسات الدولية لإدارة المخاطر، وذلك بإعتبارها إطار لترسيخ وتعزيز قدرة المصرف على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف انواع المخاطر.

مستويات المخاطر المقبولة (Risk Appetite)

تتضمن فلسفة المصرف في تحديد مستوى المخاطر المقبولة الطريقة التي قام المصرف من خلالها بتحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه علماً أن التخطيط الرأسمالي (Capital Planning) هو الأساس في تحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه.

حيث تم إستخدام منهجية (Bottom Up Approach) لتحديد مستويات المخاطر المقبولة من خلال الدوائر المعنية داخل المصرف وذلك من اسفل الهيكل التنظيمي ثم رفعها لاعلى الهيكل التنظيمي لكل من مخاطر (الائتمان و التركزات و السيولة أسعار الفائدة و السمعة و الإستراتيجية والتشغيل، السوق و الحاكمية المؤسسية والامتثال و هيكل راس المال).

أهداف مستويات المخاطر المقبولة The Objectives of Risk Appetite

يهدف المصرف من تحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه الى ما يلي :

1- معرفة المستوى المقبول من الخطر (Acceptable Risk) لكل نوع من أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف.
2- حماية المصرف من المخاطر التي قد يتعرض لها وتؤثر سلباً على أعماله.
3- تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
4- التأكد من المحافظة على النسب المقبولة لكفاية رأس المال.
5- السيطرة على المخاطر والعمل على تخفيضها.
6- تحديد راس المال اللازم لمواجهة كافة انواع المخاطر (رأس المال الاقتصادي).
7- تطوير مقاييس لمراقبة مستوى المخاطر المقبولة لديه بالإضافة إلى رأس المال وجودة الأصول والسيولة والتذبذب في الأرباح.

اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing)

وفقا لتعليمات البنك المركزي العراقي الصادرة والمتعلقة باختبارات الأوضاع، فقد قام المصرف باعداد منهجية لتطبيق تلك الاختبارات الضاغطة واعتماد سياسة وإجراءات عمل من قبل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة حيث تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة جزء مكمل وأساسي في منظومة الحاكمية المؤسسية وادارة المخاطر لدى المصرف كما يجب أن يكون لها تأثير في صناعة القرارات على المستوى الاداري المناسب بما في ذلك القرارات الاستراتيجية لمجلس الادارة والادارة التنفيذية ولضمان ذلك يجب أن يكون لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية دور أساسي في هذه الإختبارات بما في ذلك وضع أهداف الإختبارات وتحديد السيناريوهات وتقييم النتائج وتحديد الاجراءات الواجب اتخاذها بناءً على نتائج هذه الاختبارات على مختلف المستويات فهي تعتبر:

- أداة رئيسية لفهم منظومة المخاطر لدى المصرف (Risk Matrix) وقدرته على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة التي قد تواجهه.
- تعتبر جزء هام من عملية التخطيط الرأسمالي من خلال عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAPP وتحسين ادارة المصرف لرأسماله.
- تساعد المصرف على تقدير حجم رأس المال المستقبلي الواجب توفره خلال السنوات القادمة وفقا لاستراتيجيته الموضوعة.
- جزء هام في عملية تحديد وقياس وضبط مخاطر السيولة ، وذلك لتقييم سيولة المصرف ومدى كفاية مخففات صدمات السيولة وتحسين سيولة المصرف.

تطبيق سيناريوهات الاوضاع الضاغطة

يتم تطبيق سيناريوهات الاوضاع الضاغطة بحيث تغطي جميع المخاطر التي يتعرض لها المصرف وفقا للتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي، ويتم تطبيق مجموعة مختلفة من السيناريوهات تندرج من الأقل تأثير إلى الأكثر تأثيراً ولكنها ممكنة الحدوث يتم اختيارها وتحديدها من قبل المصرف وفقا للمخاطر المختلفة التي يتعرض لها من حيث (الحجم و النوع والتكرار والاهمية) وذلك بالتنسيق مع دوائر الاعمال المختلفة حيث تهدف هذه الاختبارات إلى تقييم الوضع المالي للمصرف ونسبة الكفاية، حيث يتم إجراء واعداد التقارير اللازمة باختبارات الاوضاع الضاغطة وعرضها على لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة والذي بدوره يقوم باعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الاجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج. حيث يتم قياس أثر الأوضاع الضاغطة على الموجودات المالية المختلفة، سواء على مستوى محفظة التسهيلات او الأستثمارات وكما يلي:

- قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على المحفظة الائتمانية للمصرف من حيث ارتفاع نسبة الديون غير العاملة نتيجة لعدة عوامل منها التركز في منح الائتمان، تراجع القطاعات الاقتصادية نتيجة للأزمات المالية، نوعية المحفظة الائتمانية، انخفاض قيمة الضمانات المقدمة وغيرها من العوامل الأخرى، ويتم احتساب أثر هذه السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل ونسبة كفاية راس المال.
- قياس تأثير الاوضاع الضاغطة على استثمارات المصرف من حيث انخفاض سيولة الاسواق المستثمر بها وانخفاض قيمة الاستثمارات بسبب الأزمات المالية والاقتصادية، ويتم احتساب اثر السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل ونسبة كفاية راس المال.
- قياس تأثير الاوضاع الضاغطة على موجودات ومطلوبات المصرف في حال تغير أسعار صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية.

إيضاحات حول القوائم المالية

31 كانون الأول 2021

- قياس تأثير الاوضاع الضاغطة على سيولة المصرف نتيجة لعدة عوامل منها خسارة ودائع المصرف لدى البنوك المراسلة، تركز ودائع عملاء المصرف وودائع البنوك المودعة لديه، وعمليات سحب مكثفة للودائع، وتغير اسعار صرف الدينار مقابل العملات الاجنبية وغيرها من العوامل الأخرى، ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على نسبة السيولة القانونية وعلى السيولة حسب سلم الاستحقاق.
- قياس تأثير الاوضاع الضاغطة على مخاطر التشغيل الخاصة بعمليات المصرف. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على نسبة كفاية رأس المال.

حاكمية اختبارات الأوضاع الضاغطة

تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً مكملا و أساسيا من منظومة الحاكمية المؤسسية و حاكمية وثقافة المخاطر لدى المصرف، وذلك من خلال تعزيز قدرة المصرف على تحديد وضبط المخاطر لديه ودورها الكبير في تزويد كل من مجلس الادارة والادارة التنفيذية بمؤشرات عن حجم رأس المال المطلوب لمواجهة الخسائر الناتجة عن الصدمات او التغيرات التي تطرأ والتي تؤثر على وضع المصرف وملاءته المالية.

مسؤولية مجلس الإدارة:

- ضمان وجود إطار فعال لاختبارات الأوضاع الضاغطة لتقييم قدرة المصرف على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، حيث تقع على عاتق مجلس الأدارة المسؤولية النهائية عن برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة ، واعتماد سياسات العمل المتعلقة بهذا الخصوص.
- التأكد من أن دائرة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري، وأن يكون لمجلس الأدارة دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة وتحليل نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج.

مسؤولية الإدارة التنفيذية العليا:

- تنفيذ ومراقبة برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة، وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي استندت بالأصل على اختبارات الاوضاع الضاغطة المحددة وفقًا لتعليمات البنك المركزي العراقي.
- التأكد من توفر كادر مؤهل لدى دائرة إدارة المخاطر لإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة وأن الدائرة تمتلك الأدوات والوسائل المناسبة لذلك.
- التأكد من توفر عدد مناسب من السيناريوهات المحتملة ذات العلاقة بأعمال المصرف على أن تكون هذه السيناريوهات مفهومة وموثقة.
- استخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في وضع وتحديد درجة تحمل المخاطر لدى المصرف (Risk Tolarance) وفي عملية التخطيط لرأس المال والسيولة.
- وضع الاجراءات العلاجية المناسبة المبينة على نتائج الاختبارات التي قامت بها الإدارة التنفيذية ورفعها للجنة المخاطر والامتثال وعرضها على مجلس الإدارة .

إيضاحات حول القوائم المالية
31 كانون الأول 2021

مسؤولية دائرة التدقيق الداخلي :

ان دائرة التدقيق الداخلي مسؤولة عن مراجعة وتقييم إطار اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي على الأقل وأن يتم رفع نتائج التقييم والمراجعة لمجلس الإدارة.

مسؤولية دائرة المخاطر:

1- تصميم برنامج إختبارات الأوضاع الضاغطة و استعمال النماذج و المنهجيات لإختبار أثرها على المصرف بحيث تغطي الجوانب التالية ولا تنحصر بها:

- ان تشتمل إختبارات الأوضاع الضاغطة على سيناريوهات تتدرج من الأقل شدة إلى الأكثر شدة.
- تغطي جميع المنتجات المالية المعقدة ان وجدت.
- تاخذ بعين الاعتبار التغيرات المحتملة في ظروف السوق والتي قد تؤثر سلبا على تعرض المصرف لمخاطر التركز.
- تضمين اختبارات الأوضاع الضاغطة لبعض السيناريوهات المتعلقة بمخاطر السمعة، وذلك من خلال عكس نتائج مخاطر تؤثر على سمعة المصرف والتي قد تنعكس على سيولة المصرف وموجوداته السائلة وذلك من خلال قيام عدد من العملاء بسحب الودائع.
- تناسب الإختبارات المستخدمة مع درجة تحمل المخاطر التي حددها المصرف لنفسه، بحيث تتناسب السيناريوهات المختارة مع حجم وطبيعة و مدى تعقيد اعمال المصرف والمخاطر المرتبطة به.
- يشمل برنامج إختبارات الأوضاع الضاغطة أساليب كمية ونوعية لتحسين شمولية هذه الإختبارات وجعلها داعمة ومكملة لنماذج وطرق إدارة المخاطر المستخدمة في المصرف.
- تشمل أنواع اختبارات مختلفة مثل اختبارات حساسية بسيطة (Simple Sensitivity Analysis) مبنية على التغيرات في عامل مخاطر واحد وبين سيناريوهات مبنية على أساليب إحصائية تأخذ بعين الاعتبار العلاقات بين مسببات المخاطر النظامية في أوقات الأزمات، علما ان الجزء المتعلق بهذه السيناريوهات يتم تحديده من قبل البنك المركزي العراقي بشكل سنوي.

2- تنظيم صيغة حوار مناسبة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة لأخذ وجهات نظرهم في الصدمات والأوضاع الضاغطة المحتملة في حال حدوثها وذلك بهدف تحديد الفرضيات والسيناريوهات التي تتناسب مع المخاطر الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها المصرف، بحيث يشترك في هذا الحوار كافة الأطراف المعنية في المصرف عند تحديد هذه الاختبارات وبشكل سنوي.

3- رفع نتائج الإختبارات إلى لجنة بازل والتقييم الداخلي لكفاية راس المال ومن ثم إلى لجنة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس ادارة المصرف وبشكل سنوي.

تطبيق المصرف للتعثر وآلية معالجة التعثر

يقوم المصرف باتباع وتطبيق تعليمات البنك المركزي العراقي (الجهة الرقابية) المتعلقة بالمعيار رقم (9) بتصنيف التسهيلات الائتمانية للمراحل الثلاثة.

إيضاحات حول القوائم المالية

31 كانون الأول 2021

1. تطبيق المصرف للتعثر:

يتم تطبيق تعليمات البنك المركزي العراقي بخصوص تصنيف الديون المتعثرة وتعليق الفوائد حسب متطلبات المعيار (9). اما فيما يخص بناء المخصصات فيتم اعتماد التعليمات المتعلقة بالمعيار (9) حيث يتم اخذ النتائج الاكثر تحفظا وشدة، الا في حالات خاصة وبموافقة مسبقة من قبل البنك المركزي العراقي.

2. آلية معالجة التعثر:

يقوم المصرف بمتابعة العميل قبل تعثره بهدف عدم وصوله الى مرحلة تصنيف التسهيلات الممنوحة له وفي حال تم التصنيف يتم بناء المخصص المحدد مقابله وفقا للتعليمات و المعايير المعتمدة، ومن الآليات المتبعة لمعالجة التعثر من قبل المصرف ما يلي:

1- جدولة المديونية حسب أسس الجدولة المنصوص عليها ضمن تعليمات البنك المركزي العراقي.

2- اتخاذ الاجراءات القانونية لتحصيل حقوق المصرف.

نظام التصنيف الائتماني الداخلي لدى المصرف وآلية عمله:

قام المصرف بتطبيق نظام لتصنيف مخاطر الائتمان اعتماداً على نماذج تصنيف شركة Standard and Poors (S&P)، وذلك لقياس مخاطر الائتمان للشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة، والذي من شأنه أن ينعكس ايجاباً على جودة المحفظة الائتمانية والمساعدة في اتخاذ القرارات الائتمانية المناسبة حيث يتم من خلال النظام استخراج ما يلي:

تصنيف لمخاطر العميل Obligor Risk Rating (ORR) ينقسم الى قياس معايير النشاط (نوعي) والمعايير المالية (كمي) من خلال ما يلي:

معايير نوعية:

1- قياس مخاطر الدول التي يمارس العميل نشاطه بها

2- قياس مخاطر القطاعات الاقتصادية التي تمثل انشطة العميل

3- قياس المركز التنافسي للعميل بشكل تفصيلي

معايير كمية:

قياس المخاطر المالية للعميل من خلال تقييم التدفقات النقدية و المديونية و هيكل راس المال وغيرها.

وتتضمن نماذج التصنيف معدلات نوعية (modifier's) تعزز من دقة التصنيف الائتماني وحسب الاتي:

- اثر تنوع انشطة العميل
- هيكل راس المال
- سياسة التمويل المعتمدة
- تقييم السيولة
- الادارة والحاكمية

يتم تصنيف العملاء على النظام الى عشرة مستويات حيث تتوزع درجات التصنيف من (1) عملاء ذات جودة عالية (مخاطر قليلة) الى (10) عملاء ذات مخاطر مرتفعة.

نتيجة لاحتساب التصنيف الائتماني للعميل من خلال النظام يتم تحديد نسبة احتمالية التعثر للعملاء Probability of Default (PD).

الآلية المعتمدة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على الادوات المالية :

1. المكونات الاساسية لاحتساب الخسارة الائتمانية للأدوات المالية :

- مراحل تصنيف العملاء (Staging)
- نسبة احتمالية التعثر PD المرحلة الأولى(الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً) والمرحلة الثانية (الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني للأداة المالية).
- نسبة الخسارة بافتراض التعثر LGD .
- التعرض عند التعثر EAD.

2. معايير تصنيف العملاء وفقا للمراحل:

تعتبر معايير تصنيف المراحل احد المعطيات المهمة لتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار رقم (9)، حيث تم تصنيف الادوات المالية ضمن ثلاثة مراحل بالاضافة لبيان المحددات الائتمانية لانتقال الاداة المالية/ التعرضات بين المراحل بناءً على التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي.

3. احتمالية التعثر (Probability of Default – PD)

محفظة الشركات

بناءً على تحليل كافة البيانات الخاصة بالعميل الكمية والنوعية ومن خلال نظام التصنيف الائتماني وبناء على البيانات التاريخية للتعثر في المحفظة الائتمانية يتم احتساب احتمالية التعثر المستقبلية بعد ان يتم ربطها بمؤشرات الاقتصاد الكلي للعراق.

محفظة الإفراد

يتم قياس مخاطر الافراد على مستوى كل منتج على حدى (قروض شخصية / قروض سكنية / بطاقات ائتمانية / قروض سيارات) وذلك من خلال تقييم المنتج من خلال استخدام منهجية Roll Rate Approach والتي تعتمد على دراسة سجلات سلوك العملاء والتزامهم بالسداد بالمواعيد المحددة تاريخيا مع العمل على ربطها بكافة متغيرات عوامل الاقتصاد الكلي لتحديد احتمالية التعثر المستقبلية .

محفظة ادوات الدين والسبوق النقدي

يتم احتساب احتمالية التعثر لادوات الدين المصنفة ضمن محفظة التكلفة المطفأة وقائمة الدخل الشامل الآخر على أساس افرادي بناءاً على احتمالية التعثر وفقا للتصنيف الخارجي.

إيضاحات حول القوائم المالية

31 كانون الأول 2021

4. نسبة الخسارة بافتراض التعثر (Loss Given Default – LGD)

تم تحديد هذه النسبة بالاعتماد على البيانات التاريخية للمصرف والمتعلقة في حجم الاسترداد الفعلي للمبالغ لكافة العملاء المتعثرين تاريخياً مع الاخذ بعين الاعتبارالقيمة الحالية للضمانات المقدمة من العملاء والتي تعتمد اعتماداً على نسب تاريخية لاستردادات مالية وتحويل الضمانة إلى نقد نتيجة التنفيذ على الضمانة بسبب التعثر مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني و مخففات الائتمان والتي تشمل الجزء المغطى وغير المغطى بالضمانة وفقا لمتطلبات البنك المركزي العراقي.

5. التعرض الائتماني عند التعثر (Exposure at Default – EAD)

يعرف على انه حجم المديونية التي قد يتعرض لها المصرف لاحتمالية عدم السداد في حال تعثر العميل ويكون عبارة عن الرصيد الحالي فيما يخص التسهيلات المباشرة وغير المباشرة. ونسبة من السقوف غير المستغلة (المباشرة وغير المباشرة) بناءاً على حجم الاستغلال الفعلي المبني على دراسة تاريخية لحجم استغلال هذه السقوف.

حاكمية تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (9):

يتبنى المصرف الالتزام بتعليمات الحاكمية المؤسسية بما فيها تعليمات البنك المركزي العراقي وافضل الممارسات الدولية التي تضمنتها لجنة بازل بهذا الخصوص وبما يحقق حاكمية تنفيذ معيار التقارير المالية الدولية، وفيما يلي مسؤوليات مجلس الادارة والادارة التنفيذية العليا واللجان والدوائر المعنية لضمان حاكمية تطبيق معيار التقارير المالية:

مسؤوليات مجلس الادارة :

- الموافقة على السياسات والفرضيات والنماذج المستخدمة الخاصة في تطبيق المعيار.
- اعتماد الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن البيانات المالية للمصرف.
- ضمان التطبيق السليم للمعيار من خلال تحديد ادوار اللجان والدوائر ووحدات العمل في المصرف وضمان تكاملية العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة.
- الاشراف من خلال اللجان المنبثقة عن المجلس على الادارة التنفيذية للقيام بتطوير الأنظمة اللازمة لتوفير المعلومات والبيانات الكافية وبشكل دقيق وآمن بحيث توفر القدرة الدقيقة للمصرف على الاحتساب، وذلك من خلال تشارك جميع وحدات العمل ذات العلاقة في المصرف وبإشراف من مجلس إدارة المصرف ولجانه ذات العلاقة.
- الموافقة على التعديلات التي يمكن أن تؤثر في نموذج الأعمال واستراتيجية المصرف ومنهجيات القياس والتقييم للعملية الائتمانية وآلية التسعير والضمانات للمنتجات الائتمانية او الأصول التي تقع ضمن المعيار.
- ضمان قيام المصرف بإدارة مخاطره الائتمانية ضمن أفضل الممارسات المناسبة بما فيها أنظمة رقابية فعالة ضمن العملية الائتمانية تضمن تحديدا واضحا لحجم المخصصات اللازمة لكافة المخاطر لديه .
- التأكد من قيام الوحدات الرقابية في المصرف وتحديداً إدارة المخاطر، إدارة التدقيق الداخلي بكافة الأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والانظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار(9) والعمل على توفير الدعم اللازم لهذه الوحدات الرقابية.

مسؤوليات الإدارة التنفيذية:

- توفير البنية التحتية المناسبة وتقديم التوصيات بشأن التغيرات او التحسينات المطلوبة والتي تساعد على تطبيق المعيار بشكل دقيق وشمولي بحيث تتضمن كادر مؤهل، وقاعدة بيانات كافية من حيث الدقة والشمولية.

إيضاحات حول القوائم المالية

31 كانون الأول 2021

- مراجعة السياسات واجراءات العمل والانظمة وأية معايير أخرى ذات العلاقة وبيان مدى ملائمتها لتطبيق المعيار.
- توزيع المهام والمسؤوليات وضمان مشاركة جميع وحدات العمل ذات العلاقة في عملية التطبيق السليم للمعيار.
- متابعة التقارير الدورية المتعلقة بنتائج احتساب وتطبيق المعيار والوقوف على أثر تطبيق المعيار على الوضع المالي للمصرف.
- تطبيق الاجراءات التصحيحية المعتمدة من قبل مجلس الادارة.
- عكس أثر تطبيق المعيار على استراتيجية المصرف وسياسة التسعير.
- تعتبر مسؤولة عن أي استثناءات على نتائج مخرجات الانظمة والاجراءات المحددة والنماذج الموثقة لعملية الاحتساب.
- مراجعة عملية محددات المراحل Staging Rules ووضع التوصيات اللازمة.
- الاطلاع على الاحتساب للخسائر الائتمانية المتوقعة والتوصية باعتمادها.
- التوصية على اي استثناء او تعديل على نتائج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المطلوبة ووفق مبررات واضحة وموثقة.

مسؤوليات لجنة ادارة المخاطر والامتثال:

- مراجعة إطار وفرضيات احتساب المخاطر الائتمانية المتوقعة والتوصية باعتمادها.
- الاشراف على كفاءة وفعالية عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

مسؤوليات لجنة التدقيق:

- التحقق من ضمان سلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في تطبيق المعيار رقم (9).
- مراقبة التواؤم مع إطار احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار رقم (9) والتأكد من قيام التدقيق الداخلي بواجبه بهذا الخصوص.
- مراجعة البيانات المالية بعد تطبيق المعيار وبصفة خاصة التحقق من تطبيق تعليمات البنك المركزي العراقي بشأن كفاية المخصصات، وإبداء الرأي و النصيحة في ديون المصرف غير العاملة وذلك قبل عرضها على مجلس الإدارة.
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للمصرف والتأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيّد بها.
- التأكد من خلال دائرة التدقيق الداخلي من ان جميع الادوات المالية /التعرضات الائتمانية قد تم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لها.

مسؤوليات دائرة الامتثال :

التأكد من الامتثال للقوانين والتعليمات المطبقة والمتعلقة بإعداد القوائم المالية وتطبيق المعيار والافصاحات المطلوبة.

مسؤوليات دائرة المخاطر

- احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL
- مراجعة النماذج والفرضيات المستخدمة بالاحتساب والتوصية باي تعديلات مطلوبة
- تقييم أنظمة التصنيف الائتماني والمحددات المستخدمة بها ونتائجها.
- إعداد الافصاحات الدورية النوعية والكمية التفصيلية المطلوبة من البنك المركزي العراقي لغايات الالتزام بمتطلبات المعيار.

إيضاحات حول القوائم المالية

31 كانون الأول 2021

- مراجعة عملية الانتقال بين المراحل المختلفة ومقارنتها مع سياسة متطلبات الانتقال بين المراحل ومراجعة هذه المحددات بشكل دوري.

مسؤوليات الدائرة المالية:

- الاشتراك مع الادارات في تطوير وبناء نموذج الاعمال بما يتضمن تصنيف الموجودات المالية للمصرف وفقا لمبادئ المعيار رقم (9).
- عمل التسويات والقيود المحاسبية اللازمة بعد اعتماد النتائج والتحقق من ان كافة الادوات المالية قد خضعت للاحتساب.
- مراجعة الافصاحات اللازمة بالتعاون مع الدوائر المعنية في المصرف بما يتفق ومتطلبات المعيار وتعليمات البنك المركزي العراقي.

محددات التغير المهم في المخاطر الائتمانية:

تخضع جميع التعرضات الائتمانية /الادوات المالية لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة الى محددات معينة كمؤشر لإعتبارها زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان وبحيث يتم انتقال الاداة المالية / التعرض الائتماني مابين المراحل الثلاث:

المرحلة (1) : تتضمن الموجودات المالية عند بداية الاعتراف بها والتي لم تتعرض لزياده كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي او ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة في تاريخ إعداد البيانات المالية، بالنسبه لهذه الموجودات يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهر والتي تنتج من أحداث عدم الانتظام المحتملة في غضون 12 شهرا قادمة .

المرحلة (2): تتضمن الموجودات المالية التي تعرضت لزياده كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على إنخفاض قيمتها، بالنسبة لهذه الموجودات يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانيه المتوقعة لكامل عمر الدين وهي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من جميع احداث عدم الانتظام المحتملة على مدار العمر المتوقع للاداه المالية.

المرحلة (3): وتتضمن الموجودات المالية التي يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها في تاريخ التقرير المالي وفقا للمؤشرات المحددة في تعليمات البنك المركزي العراقي، وبالنسبه لهذه الموجودات يتم الإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر ومعالجتها مع الفوائد المحتسبه عليها.

فيما يلي ابرز المحددات المستخدمة في قياس التغير المهم في المخاطر الائتمانية :

- حدوث تراجع او انخفاض في التصنيف الائتماني الداخلي الفعلي للمقترض حسب نظام التقييم الداخلي المطبق لدى المصرف مقارنة بدرجة التصنيف الداخلي للمقترض عند المنح.
- وجود مستحقات غير مدفوعة على أحد حسابات العميل اوالمقترض تزيد عن مدة معينة.
- معرفة أن المقترض يواجه صعوبات مؤثرة في التدفقات النقدية.
- خرق تعهدات أو شروط القروض بشكل يؤثر على الالتزام بالسداد.
- انخفاض القيمة السوقية للضمانات بشكل مؤثر.
- إحتمالية دخول المقترض في إجراءات إشهار إفلاس .

إيضاحات حول القوائم المالية

31 كانون الأول 2021

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تم استخدامها من قبل المصرف في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة

الاخذ بعين الاعتبار عند قياس احتمالية التعثر للمحافظ الائتمانية المعلومات التاريخية والاوضاع الحالية بالإضافة الى الاحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات جوهرية يمكن الاعتماد عليها من قبل المصرف.

حيث تم استخدام العوامل الاقتصادية وتوقعاتها بثلاث سيناريوهات ولكل من نسب (الناتج المحلي الإجمالي و البطالة و التضخم و مؤشر اسعار العقارات و اسعار الفائدة ومؤشرات اخرى) وذلك بالاعتماد على البيانات الصادرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي العراقي فيما يخص العراق.

خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار

يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود، ان معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للممارسة من قبل كل من المصرف والمؤجر.

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التمديد، أو عدم ممارسة خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكدًا بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

خصم مدفوعات الإيجار

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمصرف ("IBR"). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

إيضاحات حول القوائم المالية
31 كانون الأول 2021

3. نقد و أرصدة لدى البنك المركزي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2021	2020
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
نقد في الخزينة	10,377,405	28,342,177
نقد في الصرافات الآلية	4,672,460	3,290,023
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي:		
الحسابات الجارية	297,468,207	68,856,759
احتياطي نقدي قانوني*	20,545,397	13,458,545
احتياطي تأمينات خطابات ضمان**	283,434	407,744
أرصدة النقد لدى البنك المركزي العراقي- كردستان	210,000	160,000
ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(238,979)	(160,000)
	333,317,924	**114,355,248**

* تمثل هذه المبالغ متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني لدى البنك المركزي العراقي, وهي غير متاحة للاستخدام في العمليات اليومية.

**حسب تعليمات البنك المركزي العراقي الصادرة بتاريخ 2 أيار 2017 تم البدء بحجز مبالغ احتياطيات تأمينات خطابات الضمان, حيث تحتجز هذه المبالغ لدى البنك المركزي العراقي لأغراض مواجهة العجز في تغطية خطابات الضمان المطالب بها, وهي غير متاحة للاستخدام في العمليات اليومية.

4. أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2021	2020
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
بنوك ومؤسسات مصرفية محلية	19,691,282	2,531,899
حسابات جارية لدى بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية	83,685,750	157,173,805
ودائع في مؤسسات مصرفية خارجية	64,185,546	151,055,726
ينزل : مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(2,036,903)	(3,321,423)
	165,525,675	**307,440,007**

إيضاحات حول القوائم المالية

31 كانون الأول 2021

4. أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (تتمة)

31 كانون الأول 2021
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)

أرصدة لدى المصارف	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
درجة تصنيف عالية	–	–	–	–
درجة تصنيف عادية	**166,435,187**	–	–	166,435,187
منخفضة القيمة مطروحا منها الفوائد المعلقة	–	–	1,127,391	1,127,391
	166,435,187	–	1,127,391	167,562,578
يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة*	(909,512)		(1,127,391)	(2,036,903)
	165,525,675	–	–	**165,525,675**

31 كانون الأول 2020
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)

أرصدة لدى المصارف	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
درجة تصنيف عالية	–	–	–	–
درجة تصنيف عادية	308,184,882	1,109,975	–	309,294,857
منخفضة القيمة مطروحا منها الفوائد المعلقة	–	–	1,466,573	1,466,573
	308,184,882	1,109,975	1,466,573	310,761,430
يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة*	(2,152,501)	(33,743)	(1,135,179)	(3,321,423)
	306,032,381	**1,076,232**	**331,394**	**307,440,007**

4. أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (تتمة)

* الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لارصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كما موضح في الجدول ادناه:

31 كانون الأول 2021
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)

	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
كما في 1 كانون الثاني	2,152,501	33,743	1,135,179	3,321,423
المحول من المرحلة 1	–	–	–	–
المحول من المرحلة 2	33,743	(33,743)	–	–
المحول من المرحلة 3	–	–	–	–
صافي اعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة	(1,595,426)	–	310,906	(1,284,520)
كما في نهاية السنة	**590,818**	**–**	**1,446,085**	**2,036,903**

31 كانون الأول 2020
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)

	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
كما في 1 كانون الثاني	1,568,980	79,389	1,068,356	2,716,725
المحول من المرحلة 1	–	–	–	–
المحول من المرحلة 2	–	–	–	–
المحول من المرحلة 3	–	–	–	–
صافي اعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة	583,521	(45,646)	66,823	604,698
كما في نهاية السنة	**2,152,501**	**33,743**	**1,135,179**	**3,321,423**

إيضاحات حول القوائم المالية

31 كانون الأول 2021

5. تسهيلات ائتمانية مباشرة, صافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2021	2020
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
قروض ممنوحة *	90,187,323	31,035,004
حسابات جارية مدينة	4,842,558	1,464,791
	95,029,881	32,499,795
تنزل:		
فوائد معلقة (إيضاح 5 أ)	(189,765)	(157,640)
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة (إيضاح 5 ب)	(11,035,235)	(7,234,062)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	**83,804,881**	**25,108,093**

* تظهر القروض الممنوحة بالصافي بعد تنزيل الفوائد المقبوضة مقدماً والبالغة (2,110,838) ألف دينار عراقي كما في31 كانون الأول 2021 (2020 : مبلغ (1,177,589) ألف دينار عراقي).

بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة 2,507,229 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2021، أي ما نسبته (3٪) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة.

بناءً على اجتماع مجلس إدارة المصرف بتاريخ 10 كانون الثاني 2020 تمت الموافقة على ادراج الديون المتعثرة والمغطاة بالكامل بالمخصصات والفوائد المعلقة خارج قائمة المركز المالي مع استمرار إجراءات المتابعة والتحصيل والإجراءات القانونية بحق هذه الديون، حيث بلغ اجمالي الديون المنقولة الى خارج الميزانية مبلغ (41,369,479) ألف دينار عراقي ومبلغ (43،068،550) ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2021 و31 كانون الأول 2020, على التوالي.

31 كانون الأول 2021

دينار عراقي

(بآلاف الدنانير)

	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
درجة تصنيف عالية	-	-	-	-
درجة تصنيف عادية	84,744,910	7,779,923	-	92,524,833
منخفضة القيمة مطروحا منها الفوائد المعلقة	-	-	2,315,283	2,315,283
	84,744,910	7,779,923	2,315,283	94,840,116
يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(7,385,681)	(1,610,746)	(2,038,808)	(11,035,235)
	77,359,229	**6,169,177**	**276,475**	**83,804,881**

5. تسهيلات ائتمانية مباشرة, صافي (تتمة)

31 كانون الأول 2020
دينار عراقي
(بآلاف الدنانير)

	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
درجة تصنيف عالية	-	-	-	-
درجة تصنيف عادية	21,257,958	6,651,656	-	27,909,614
منخفضة القيمة مطروحا منها الفوائد المعلقة	-	-	4,432,541	4,432,541
	21,257,958	6,651,656	4,432,541	32,342,155
يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(1,270,816)	(1,530,705)	(4,432,541)	(7,234,062)
	19,987,142	**5,120,951**	-	**25,108,093**

أ. الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة:

2021	الأفراد	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	المجموع
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
رصيد بداية السنة	157,638	-	-	157,638
إضافة	32,127	-	-	32,127
إسترجاع	-	-	-	-
رصيد نهاية السنة	**189,765**	-	-	**189,765**

2020	الأفراد	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	المجموع
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
رصيد بداية السنة	4,325,109	-	75,810	4,400,919
إضافة	633,040	-	-	633,040
إسترجاع	(544,180)	-	-	(544,180)
فوائد معلقة محولة لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(4,256,329)	-	(75,810)	(4,332,139)
رصيد نهاية السنة	**157,640**	-	-	**157,640**

5. تسهيلات ائتمانية مباشرة, صافي (تتمة)

ب. مخصص خسائر ائتمانية متوقعة:

فيما يلي الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة:

	31 كانون الأول 2021 دينار عراقي (بآلاف الدنانير)			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
كما في 1 كانون الثاني	(1,270,816)	(1,530,705)	(4,432,541)	(7,234,062)
المحول من المرحلة 1	279,861	(248,597)	(31,264)	-
المحول من المرحلة 2	(827,438)	917,500	(90,062)	-
المحول من المرحلة 3	(1,688,133)	(18,897)	1,707,030	-
صافي اعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة	(3,879,155)	(730,047)	808,029	(3,801,173)
كما في نهاية السنة	**(7,385,681)**	**(1,610,746)**	**(2,038,808)**	**(11,035,235)**

	31 كانون الأول 2020 دينار عراقي (بآلاف الدنانير)			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
كما في 1 كانون الثاني	(2,737,243)	(144,006)	(16,468,985)	(19,350,234)
المحول من المرحلة 1	1,466,427	(1,466,427)	-	-
المحول من المرحلة 2	-	79,728	(79,728)	-
المحول من المرحلة 3	-	-	-	-
صافي اعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة	-	-	(2,587,012)	(2,587,012)
محول من حسابات خارج الميزانية	-	-	14,703,184	14,703,184
كما في نهاية السنة	**(1,270,816)**	**(1,530,705)**	**(4,432,541)**	**(7,234,062)**

6. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2021	2020
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
أسهم شركات – غير مدرجة في الأسواق المالية	3,896,454	2,895,797
	3,896,454	**2,895,797**

يبين الجدول التالي الحركة على الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

	2021	2020
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
رصيد بداية السنة	2,895,797	2,695,289
إضافات – شراء أسهم جديدة	789,473	–
	3,685,270	2,695,289
إحتياطي التغير في القيمة العادلة	211,184	200,508
رصيد نهاية السنة	**3,896,454**	**2,895,797**

يبين الجدول التالي الحركة على إحتياطي التغير في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

	2021	2020
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
رصيد بداية السنة	10,513	(189,995)
التغير في القيمة العادلة خلال السنة	211,184	200,508
رصيد نهاية السنة	**221,697**	**10,513**

7. ممتلكات ومعدات, صافي

2021	أراضي	مباني	الات ومعدات	اثاث وأجهزة مكاتب وحاسبات	وسائط نقل	أنظمة	حق استخدام الموجودات	المجموع
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
التكلفة:								
بداية السنة	10,171,087	6,632,730	2,666,231	3,638,113	1,009,917	1,122,267	344,865	25,585,210
إضافات	–		25,807	85,352	59,135	–	–	170,294
استبعادات	(1,391,000)	(169,820)	(32,462)	(352,763)	(172,157)	(5,915)	–	(2,124,117)
تحويلات من مشاريع تحت التنفيذ	–	372,747	66,852	250,520	–	81,661	–	771,780
نهاية السنة	8,780,087	6,835,657	2,726,428	3,621,222	896,895	1,198,013	344,865	24,403,167
الإستهلاك المتراكم:								
بداية السنة	–	603,377	1,276,959	2,721,717	568,236	476,978	65,807	5,713,074
المحمل للسنة	–	132,599	334,430	462,914	152,914	191,408	45,303	1,319,568
استبعادات	–	(41,995)	(32,072)	(281,585)	(172,157)	(5,395)	–	(533,204)
نهاية السنة	–	693,981	1,579,317	2,903,046	548,993	662,991	111,110	6,499,438
صافي القيمة الدفترية	8,780,087	6,141,676	1,147,111	718,176	347,902	535,022	233,755	17,903,729
مشاريع قيد الإنشاء	–	2,369,779	–	–	–	–	–	2,369,779
صافي القيمة الدفترية	8,780,087	8,511,455	1,147,111	718,176	347,902	535,022	233,755	20,273,508

إيضاحات حول القوائم المالية

31 كانون الأول 2021

2020	أراضي	مباني	الات ومعدات	اثاث وأجهزة مكاتب وحاسبات	وسائط نقل	أنظمة	حق استخدام الموجودات	المجموع
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
التكلفة:								
بداية السنة	14,059,858	8,686,793	1,961,068	3,565,701	781,244	945,862	247,998	30,248,524
إضافات	–	75,865	64,700	124,725	38,988	91,530	96,867	492,675
استبعادات	(1,877,798)	(2,193,472)	(78,085)	(195,203)	–	–	–	(4,344,558)
تحويلات من مشاريع تحت التنفيذ	–	63,544	718,548	142,890	189,685	84,875	–	1,199,542
تدني قيمة العقارات	(2,010,973)	–	–	–	–	–	–	(2,010,973)
نهاية السنة	10,171,087	6,632,730	2,666,231	3,638,113	1,009,917	1,122,267	344,865	25,585,210
الإستهلاك المتراكم:								
بداية السنة	–	873,642	1,234,939	2,657,434	534,371	394,541	28,740	5,723,667
المحمل للسنة	–	105,540	120,105	258,426	33,865	82,437	37,067	637,440
استبعادات	–	(375,805)	(78,085)	(194,143)	–	–	–	(648,033)
نهاية السنة	–	603,377	1,276,959	2,721,717	568,236	476,978	65,807	5,713,074
صافي القيمة الدفترية	10,171,087	6,029,353	1,389,272	916,396	441,681	645,289	279,058	19,872,136
مشاريع قيد الإنشاء	–	637,856	–	–	–	–	–	637,856
صافي القيمة الدفترية	10,171,087	6,667,209	1,389,272	916,396	441,681	645,289	279,058	20,509,992

8. مشاريع تحت التنفيذ

	2021	2020
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
رصيد بداية السنة	637,856	543,081
إضافات خلال السنة	2,503,703	1,294,317
تحويل الى ممتلكات ومعدات	(771,780)	(1,199,542)
رصيد نهاية السنة	**2,369,779**	**637,856**

تمثل مشاريع تحت التنفيذ تكلفة التركيبات والتجهيزات وأعمال التجديد للمواقع التي سيتم بها فتح فروع جديدة للمصرف والمعدات المدفوعة للموردين على حساب اتمام الإنجاز.

9. موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2021	2020
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
دفعات مقدمة على استثمارات المصرف في موجودات مالية *	3,599,588	-
حسابات الصراف الالي	1,454,479	-
الفوائد المستحقة على القروض	659,819	491,954
مصاريف مدفوعة مقدماً	297,273	177,696
بطاقات (ماستر كارد)	216,436	397,830
تأمينات لدى الغير	207,013	45,317
حسابات موني غرام	144,489	3,182,926
الفوائد المستحقة على الودائع الخارجية	11,791	15,261
دفعات على حساب مساهمه المصرف في الشركة العراقية لضمان الودائع	-	789,474
أخرى	116,509	109,430
	6,707,397	**5,209,888**

* خلال العام 2021, قام المصرف بشراء أسهم مصرف بغداد في الشركة العراقية للكفالات والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة, حيث بلغت مبالغ شراء الاسهم 3,038,876 الف دينار عراقي و 560,712 الف دينار عراقي على التوالي. تم تبويب هذا المبلغ في إيضاح الموجودات الأخرى لعدم اكتمال إجراءات الاكتتاب وعلى ان تتحول هذه الاسهم الى الاستثمارات في حين الانتهاء من جميع الإجراءات القانونية للتحويل.

10. ودائع العملاء

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2021	أفراد	شركات كبرى	المجموع
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
حسابات جارية وتحت الطلب	53,709,441	75,728,083	129,437,524
ودائع توفير	18,344,911	-	18,344,911
ودائع لأجل	4,675,225	4,209,424	8,884,649
	76,729,577	**79,937,507**	**156,667,084**

2020	أفراد	شركات كبرى	المجموع
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
حسابات جارية وتحت الطلب	58,853,200	31,326,693	90,179,893
ودائع توفير	17,393,751	-	17,393,751
ودائع لأجل	3,128,563	2,391,056	5,519,619
	79,375,514	**33,717,749**	**113,093,263**

بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد مبلغ 129,437,524 ألف دينار عراقي أي ما نسبته (82٪) من إجمالي ودائع العملاء كما في 31 كانون الأول 2021 (2020: مبلغ 90,179,893 دينار عراقي أي ما نسبته (80٪)).

11. تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2021	2020
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
تأمينات مقابل خطابات ضمان	4,938,323	4,040,250
تأمينات مقابل أعتمادات مستندية	539,992	72,001
تأمينات لقاء بطاقات الائتمان	53,970	15,768
	5,532,285	**4,128,019**

12. أموال مقترضة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2021	2020
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة *	4,412,822	6,654,005
البنك المركزي العراقي **	107,998,914	17,510,980
الشركة العراقية للكفالات المصرفية	19,207	38,207
قرض مجموعة الحنظل الدولية	832,200	730,000
	113,263,143	**24,933,192**

* بناءاً على بنود اتفاقية العمل الموقعة بين المصرف والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 5 حزيران 2012, تقوم الشركة العراقية بمنح مصرف آشور تخصيصات بمبالغ يتم الاتفاق عليها بشكل دوري ويقوم المصرف بدوره بأقراض تلك المبالغ الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن مشروع تجارة وأنماء ومشروع برنامج دعم الفئات المحرومة في العراق حسب الاتفاقية وذلك مقابل نسبة فائدة ورسوم ادارية يتم تحصيلها من تلك الفئات, مقابل ذلك يقوم المصرف بتسديد رسوم ادارية الى الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لكل من قرضي مشروع التجارة والانماء ذات الرسوم البالغة 3٪ بواقع فصلي وقرض برنامج دعم الفئات المحرومة في العراق ذات الرسوم البالغة 1.5٪ بواقع فصلي على ان لاتزيد نسبة الفائدة التي يستوفيها المصرف عن 10٪.

**حصل المصرف على قروض من البنك المركزي العراقي بهدف إعادة اقراضها الى الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة مناسبة وبشروط ملائمة لتوفير التمويل اللازم لها وبما يمكنها من تلبية احتياجاتها التمويلية وتسيير أعمالها التشغيلية ومساهمة من البنك المركزي في إحداث النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل. مقابل ذلك يقوم البنك المركزي العراقي باستقطاع فائدة بنسبة 0,5% من أصل القرض عند المنح وبعد ذلك يتم التسديد بشكل ربعي ويتم استقطاعها مباشرة من رصيد المصرف لدى البنك المركزي العراقي.

إيضاحات حول القوائم المالية

31 كانون الأول 2021

12. أموال مقترضة (تتمة):

يمثل الجدول التالي تفاصيل الأموال المقترضة التي حصل عليها المصرف من البنك المركزي العراقي:

	2021	2020
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
قرض البنك المركزي العراقي 1	13,105	30,579
قرض البنك المركزي العراقي 2	94,600	126,200
قرض البنك المركزي العراقي 3	469,585	610,583
قرض البنك المركزي العراقي مبادرات ارقام من 4-72	107,421,624	16,743,618
	107,998,914	**17,510,980**

13. مخصصات متنوعة

يمثل هذا الحساب رصيد المخصصات التي تم تسجيلها من قبل إدارة المصرف بناء على تعليمات البنك المركزي العراقي المؤرخة في 28 كانون الأول 2020، والتي تنص على تسجيل المصرف مخصصات إضافية مقابل الأرباح الناتجة عن تقييم الدينار العراقي مقابل الدولار حسب سعر الصرف الرسمي الجديد والذي تم تعديله في نهاية العام 2020 من 1.190 دينار عراقي لكل دولار إلى 1.460 دينار عراقي لكل دولار. والهدف من تلك المخصصات حسب تعليمات البنك المركزي العراقي هي تغطية الخسائر المتوقعة والناتجة عن أية انخفاض في تغطية نسبة كفاية رأس المال، والانخفاض في مخصصات القروض الممنوحة بالدولار، والانخفاض في مخصصات الاستثمارات الخارجية المتعثرة بعملة الدولار، ومعالجة مخصصات الائتمان المتعثر بشكل عام، ومعالجة المخصصات الناتجة من تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9.

14. ضريبة الدخل

أ. مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

	2021	2020
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
رصيد بداية السنة	2,995,370	1,016,332
ضريبة تخص السنوات السابقة	837,306	1,447,946
ضريبة الدخل للسنة	1,863,264	2,995,370
ضريبة الدخل المدفوعة خلال السنة	(3,832,676)	(2,464,278)
رصيد نهاية السنة	**1,863,264**	**2,995,370**

14. ضريبة الدخل (تتمة):

ب. ضريبة الدخل

ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

	2021	2020
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الربح المحاسبي قبل ضريبة الدخل	10,409,513	19,271,108
إيرادات غير خاضعة للضريبة	(3,636,903)	-
مصروفات غير مقبولة ضريبياً	5,649,150	698,026
الربح الضريبي	**12,421,760**	**19,969,134**
ضريبة الدخل المستحقة للهيئة العامة للضرائب 15٪*	**1,863,264**	**2,995,370**

*بلغت نسبة الضريبة الفعلية لسنة 2021 من الربح الضريبي 26%.

دفع المصرف ضريبة الدخل لغاية نهاية سنة 2020 وتم الحصول على ايصال يعزز المبلغ المدفوع من دائرة الضريبة لهذه السنة وبانتظار التسوية النهائية

إيضاحات حول القوائم المالية

31 كانون الأول 2021

15. مطلوبات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2021	2020
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
شيكات بنكية مصدقة	1,213,437	1,174,855
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للتسهيلات غير المباشرة*	1,115,130	524,538
مبالغ مقبوضة لقاء تسجيل الشركات	1,024,075	1,026,052
مصاريف مستحقة غير مدفوعة	508,967	285,910
توزيعات أرباح مستحقة	377,849	1,265,377
أرصدة وتعويضات العملاء المتوفين	304,659	303,537
التزامات عقود التأجير التمويلي	246,852	281,931
حوالات خارجية واردة قيد التنفيذ	78,105	103,194
تأمينات مستلمة	77,853	126,205
الفوائد المستحقة وغير المدفوعة	48,277	53,240
أستقطاعات من المنتسبين (الضمان الاجتماعي)	33,555	68,103
تسويات بطاقات ماستر كارد	-	1,901,302
أخرى	975,705	979,465
	6,004,464	**8,093,709**

* ان الحركة على مخصص الخسائر المتوقعة الائتمانية للتسهيلات الائتمانية غير المباشرة موضحة كما في الجدول ادناه:

31 كانون الأول 2021
دينار عراقي
(بآلاف الدنانير)

	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
كما في 1 كانون الثاني	122,318	-	402,220	524,538
المحول من المرحلة 1	(639)	639	-	-
المحول من المرحلة 2	-	-	-	-
المحول من المرحلة 3	-	-	-	-
صافي اعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة	606,436	1,061	(16,905)	590,592
كما في نهاية السنة	**728,115**	**1,700**	**385,315**	**1,115,130**

15. مطلوبات أخرى (تتمة):

	31 كانون الأول 2020 دينار عراقي (بآلاف الدنانير)			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
كما في 1 كانون الثاني	158,172	-	-	158,172
المحول من المرحلة 1	(18,038)	-	18,038	-
المحول من المرحلة 2	-	-	-	-
المحول من المرحلة 3	-	-	-	-
صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة	(17,816)	-	384,182	366,366
كما في نهاية السنة	**122,318**	**-**	**402,220**	**524,538**

16. رأس المال

يتكون رأس المال المدفوع بالكامل من 250 مليار سهم بقيمة 1 دينار عراقي لكل سهم كما في31 كانون الأول 2021 و2020.

17. الاحتياطيات

- **احتياطي إجباري**

وفقاً لقانون الشركات العراقي يقتطع ما نسبته 5% (كحد أدنى) من دخل السنة بعد الضرائب كاحتياطي إجباري. لا يجوز أن تزيد المبالغ المتجمعة لهذا الحساب عن 50% من رأس مال المصرف, كما لا يجوز توزيع الاحتياطي الإجباري أو أية عوائد ناتجة عنه على المساهمين. يجوز الإستمرار في الإقتطاع بموافقة الهيئة العامة للمصرف على أن لا يتجاوز الاحتياطي الإجباري ما نسبته 100% من رأس مال المصرف.

- **احتياطيات أخرى**

تشتمل الاحتياطيات الأخرى المتنوعة التي تقرها الهيئة العامة سواء على المخاطر المصرفية ولغايات أخرى مثل احتياطي التوسع.
قام المصرف خلال سنة 2019 بأستخدام المبلغ المتوفر في الاحتياطيات الأخرى لمواجهة الخسائر الرأسمالية الناتجة عن بيع عقار ارض العرصات وكذلك تغطية بعض النفقات التوسعية الأخرى.

18. الفوائد الدائنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2021	2020
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الأفراد	1,222,970	947,607
الشركات الكبرى	308,805	206,336
شركات صغيرة ومتوسطة	24,990	76,581
فوائد الودائع لدى المصارف الخارجية	714,593	1,657,123
	2,271,358	**2,887,647**

19. الفوائد المدينة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2021	2020
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
ودائع توفير	273,158	270,124
ودائع لأجل	216,543	202,366
الاقتراض الداخلي	530,670	133,221
عقود ايجار	21,921	17,371
	1,042,292	**623,082**

20. صافي ايرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2021	2020
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
عمولات العمليات المصرفية	14,323,096	29,635,125
عمولات تسهيلات غير مباشرة	677,950	366,506
عمولات تسهيلات مباشرة	1,393,466	229,477
ينزل: عمولات مدينة مدفوعة	(191,657)	(128,765)
	16,202,855	**30,102,343**

21. إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2021	2020
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
عمولة اصدار سفاتج وشيكات	916,644	618,103
فوائد معلقة محصلة	575,784	544,180
ايرادات بطاقات فيزا	750,637	325,590
عمولات مصرفية اخرى	1,385,976	812,395
ايراد من إعادة غرامة مفروضة سابقا من البنك المركزي	433,748	-
أخرى	657,017	368,556
	4,719,806	**2,668,824**

22. نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2021	2020
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	4,173,620	3,024,251
مساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي	237,625	212,918
السفر والايفاد	83,919	48,236
تأمين الموظفين	63,415	42,138
تدريب الموظفين	34,017	13,610
أجور نقل العاملين	4,622	5,586
اعانات للمنتسبين	-	10,000
المجموع	**4,597,218**	**3,356,739**

إيضاحات حول القوائم المالية
31 كانون الأول 2021
23. مصاريف تشغيلية أخرى

	2021	2020
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
غرامات البنك المركزي	725,294	561,276
خدمات مصرفية	545,915	418,754
تبرعات ومساهمات مجتمعية	453,112	126,750
صيانة	441,284	382,672
أمن وحماية	398,496	490,406
اتصالات وانترنت	291,667	284,961
خدمات مهنية واستشارات	286,370	387,709
اعلانات	256,140	145,484
ضرائب ورسوم	224,183	184,408
مصاريف ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة	187,904	14,127
اشتراكات ورسوم ورخص	160,191	114,891
الوقود والزيوت	145,477	108,365
بدل التامين الشهري للشركة العراقيه	135,069	-
ماء وكهرباء	109,658	170,698
لوازم وخدمات	84,058	80,824
اتعاب تدقيق الحسابات	53,600	86,530
خدمات قانونية	53,538	225,698
مكافآت لغير العاملين	28,063	55,557
لوازم وقرطاسية	21,758	13,152
أجور نقل	14,169	11,299
ضيافة	13,975	72,903
مصروفات خدمية اخرى	345,581	604,110
المجموع	**4,975,502**	**4,540,574**

إيضاحات حول القوائم المالية
31 كانون الأول 2021

24. حصة السهم من الربح

تم احتساب ربح السهم الأساسي والمخفض للسنة وذلك بتقسيم صافي ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة:

	2021	2020
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
صافي ربح السنة	7,708,943	14,827,792
المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بآلالاف)	250,000,000	250,000,000
	فلس/دينار	فلس/دينار
حصة السهم الأساسي والمخفض من ربح السنة	0/031	0/059

25. النقد وما في حكمه

لأغراض قائمة التدفقات النقدية, يتكون النقد وما في حكمه من الآتي:

	2021	2020
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	328,884,443	111,225,225
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	167,562,578	310,761,430
نقد في الصرافات الآلية	4,672,460	3,290,023
ينزل:		
احتياطي نقدي قانوني	(20,545,397)	(13,458,545)
احتياطي تأمينات خطابات ضمان	(283,434)	(407,744)
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي- كردستان	(210,000)	(160,000)
	480,080,650	**411,250,389**

26. الأرصدة والمعاملات مع جهات ذات علاقة

يقوم المصرف بالدخول في معاملات تجارية ضمن النشاطات الأعتيادية. لا توجد تسهيلات ائتمانية وسلف لأطراف ذات علاقة.

تمت خلال الفترة معاملات مع هذه الجهات تمثلت في ودائع وذمم دائنة ومدينة ومصاريف تشغيلية أخرى ورواتب ومكافآت ومنافع أخرى كما يلي:

2021	ودائع البنك لدى أطراف ذات علاقة	فوائد وعمولات دائنة	فوائد وعمولات مدينة	مصاريف تشغيلية أخرى	رواتب
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
المساهمين	15,205,227	4,926	8	18,000	-
الإدارة العليا:					
اعضاء مجلس الادارة	727,475	-	-	-	501,016
الشركات التابعة	50,301,964	4,369	210,506	272,114	-
الشركات المساهم بها:					
الشركة العراقية للكفالات	43,386	-	101	-	-
ش/الاموال لخدمات الصيرفة	3,215,222	9,809	17	439,922	-
سوق اربيل للأوراق المالية	554	-	5,903	-	-
شركة السحاب للخدمات النفطية	183,843	-	-	-	-
الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	1,575,394	-	63	60,377	-

2020	ودائع البنك لدى أطراف ذات علاقة	فوائد وعمولات دائنة	فوائد وعمولات مدينة	مصاريف تشغيلية أخرى	رواتب
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
المساهمين	14,999,307	5,351	8	18,000	-
الإدارة العليا:					
اعضاء مجلس الادارة	703,235	-	-	-	205,323
الشركات التابعة	6,308,775	4,545	86,972	392,273	-
الشركات المساهم بها:					
الشركة العراقية للكفالات	2,815	-	22	-	-
ش/الاموال لخدمات الصيرفة	1,498,339	3,953	84	271,297	-
سوق اربيل للأوراق المالية	571	-	17	-	-
شركة السحاب للخدمات النفطية	237,557	-	-	-	-
الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	1,573,147	-	57	60,377	-

إيضاحات حول القوائم المالية

31 كانون الأول 2021

27. القيمة العادلة للأدوات المالية:

يستخدم المصرف الترتيب التالي لأساليب وبدائل التقييم وذلك في تحديد وعرض القيمة العادلة للأدوات المالية:

- **المستوى الأول:** الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة لنفس الموجودات والمطلوبات.
- **المستوى الثاني:** تقنيات أخرى حيث تكون كل المدخلات التي لها تأثير مهم على القيمة العادلة يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من معلومات السوق.
- **المستوى الثالث:** تقنيات أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات من السوق يمكن ملاحظتها.

الجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة للمصرف:

تحديد طرق التقييم والمدخلات المستخدمة للقيمة العادلة بأستخدام:

2021	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية (المستوى الاول)	المدخلات التي لها تأثير مهم ويمكن ملاحظتها (المستوى الثاني)	المدخلات التي ليس لها تأثير مهم ولا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)	المجموع
موجودات المالية بالقيمة العادلة:	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
موجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
الاستثمارات في الشركات الغير مدرجة:				
- الشركة العراقية لضمان الودائع	-	-	789,474	789,474
- سوق اربيل للاوراق الماليه			250,000	250,000
- الشركه العراقيه للكفالات	-	-	623,149	623,149
- ش/الاموال لخدمات الصيرفه	-	-	120,000	120,000
- الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	-	-	3,288,709	3,288,709

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني وأيضا لم تكون هناك تحويلات من/الى المستوى الثالث خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 والسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020.

تشمل الأدوات المالية الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

تتكون الموجودات المالية من النقد والأرصدة لدى البنك المركزي ، والأرصدة مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ، والتسهيلات الائتمانية المباشرة ، والموجودات الاخرى. تتكون المطلوبات المالية من ودائع العملاء والتأمينات النقدية والاقتراض والالتزامات الأخرى.

القيم العادلة للأدوات المالية لا تختلف جوهريا عن قيمها الدفترية.

28. إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة مسؤول عن السياسات العامة لإدارة المخاطر والموافقة على استراتيجيات إدارة المخاطر.

يقوم المصرف بإدارة المخاطر المصرفية المتنوعة بوسائل متعددة, إلا أنه لا توجد خطة موثقة موضوعة تحدد المخاطر وسبل مواجهتها وتخفيفها.

مخاطر الائتمان والتركز في الموجودات والمطلوبات

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل المصرف على إدارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقوف لمبالغ التسهيلات الائتمانية وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي. كذلك يعمل المصرف على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل على تقييم الوضع الائتماني للعملاء. إضافة إلى حصول المصرف على ضمانات مناسبة من العملاء.

يحدد المصرف من مخاطر تركز الموجودات والمطلوبات من خلال توزيع نشاطاته على عدة قطاعات.

1. التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد خصم خسارة التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى) هي كما يلي:

	2021	2020
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
بنود داخل قائمة المركز المالي		
أرصدة لدى البنك المركزي	318,268,059	82,723,048
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	165,525,675	307,440,007
تسهيلات ائتمانية مباشرة – صافي:		
للأفراد	73,449,389	18,764,732
الشركات الكبرى	6,241,157	3,886,702
منشآت صغيرة ومتوسطة	4,114,335	2,456,659
موجودات اخرى	6,077,144	4,634,362
مجموع البنود داخل قائمة المركز المالي	573,675,759	419,905,510
بنود خارج قائمة المركز المالي		
خطابات ضمان	16,039,248	11,223,815
اعتمادات مستندية	3,509,998	480,007
مجموع البنود خارج قائمة المركز المالي	19,549,246	11,703,822
إجمالي البنود داخل وخارج قائمة المركز المالي	593,225,005	431,609,332

28. إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان والتركز في الموجودات والمطلوبات (تتمة)

الجدول أعلاه يمثل الحد الأقصى لمخاطر الائتمان للمصرف كما في 31 كانون الأول2021 و 2020 دون أخذ الضمانات أو مخففات مخاطر الائتمان الأخرى بعين الاعتبار. بالنسبة لبنود الموجودات داخل قائمة المركز المالي فإن التعرض الوارد أعلاه قائم على أساس الرصيد كما ظهر في قائمة المركز المالي.

2. جودة الائتمان حسب تصنيف الموجودات المالية كما يلي:

31 كانون الأول 2021	حكومية – قطاع عام	بنوك ومؤسسات مالية أخرى	افراد و شركات	المجموع
درجة تصنيف عالية	-	-	-	-
درجة تصنيف عادية	347,875,725	147,233,905	92,524,833	**587,634,463**
منخفضة القيمة مطروحا منها الفوائد المعلقة	-	1,127,391	2,315,283	**3,442,674**
يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(268,919)	(2,006,963)	(11,035,235)	**(13,311,117)**
كما في نهاية السنة	**347,606,806**	**146,354,333**	**83,804,881**	**577,766,020**

31 كانون الأول 2020	حكومية – قطاع عام	بنوك ومؤسسات مالية أخرى	افراد و شركات	المجموع
درجة تصنيف عالية	-	-	-	-
درجة تصنيف عادية	113,107,124	307,252,959	**27,909,614**	**448,269,697**
منخفضة القيمة مطروحا منها الفوائد المعلقة	-	1,466,574	**4,432,541**	**5,899,115**
يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(209,679)	(3,111,746)	(7,234,062)	**(10,555,487)**
كما في نهاية السنة	**112,897,445**	**305,607,787**	**25,108,093**	**443,613,325**

28. إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان والتركز في الموجودات والمطلوبات (تتمة)

3. فيما يخص توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات (مخففات المخاطر) لا توجد قاعدة بيانات سليمة لدى المصرف فيما يخص الضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية, علماً ان المصرف لم يقم بتسجيل اقيام تلك الضمانات في النظام المصرفي الخاص به ولم يأخذ اثر تلك الضمانات عند احتساب المخصصات الائتمانية.

4. التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي (بعد خصم خسارة التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى) وفق الجدول التالي:

المنطقة الجغرافية	داخل العراق	خارج العراق (الشرق الأوسط)	إجمـالي
البند	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
أرصدة لدى البنك المركزي	318,268,059	-	318,268,059
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	19,171,342	146,354,333	165,525,675
موجودات اخرى	5,888,393	188,751	6,077,144
تسهيلات ائتمانية مباشرة – صافي:			
للأفراد	73,449,389	-	73,449,389
الشركات الكبرى	6,241,157	-	6,241,157
منشآت صغيرة ومتوسطة	4,114,335	-	4,114,335
الاجمالي كما في 31 كانون الأول 2021	427,132,675	146,543,084	573,675,759
الاجمالي كما في 31 كانون الأول 2020	114,332,962	305,572,548	419,905,510

28. إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان والتركز في الموجودات والمطلوبات (تتمة)

5. التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي (بعد خصم خسارة التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى) وفق الجدول التالي:

القطاع الاقتصادي	مالي	تجارة	خدمات	أفراد	مخصصات والإيرادات المعلقة	إجمالي
البند	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
أرصدة لدى البنك المركزي	318,268,059	–	-	-	–	318,268,059
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	165,525,675	–	-	-	–	165,525,675
تسهيلات ائتمانية مباشرة – صافي	–	2,555,557	10,555,688	81,918,636	(11,225,000)	83,804,881
موجودات اخرى	6,077,144	–	–	–	–	6,077,144
الاجمالي كما في 31 كانون الأول 2021	489,870,878	2,555,557	10,555,688	81,918,636	(11,225,000)	573,675,759
الاجمالي كما في 31 كانون الأول 2020	394,797,417	3,814,739	5,586,311	23,098,745	(7,391,702)	419,905,510

إيضاحات حول القوائم المالية
31 كانون الأول 2021
28. إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السوق

هي مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل أسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم, وتنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة والعملات والاستثمار في الأسهم, ويتم مراقبة هذه المخاطر وفقاً لسياسات وإجراءات محددة ومن خلال لجان متخصصة ومراكز العمل المعنية, وتتضمن مخاطر السوق, مخاطر أسعار الفائدة, مخاطر العملات ومخاطر التغير في أسعار الأسهم.

أسلوب تحليل الحساسية يقوم على أساس تقدير مخاطر تحقيق خسارة في القيمة العادلة نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية ويتم احتساب القيمة العادلة بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية التي ستتأثر بالتغيرات في السعر.

1. مخاطر أسعار الفائدة

يسعى المصرف للحصول على تمويلات لمقابلة استثماراته طويلة الأجل بأسعار فائدة ثابته قدر الإمكان لمواجهة أية تغيرات على أسعار فوائد مصادر الأموال. يقوم المصرف باستثمارات قصيرة الأجل لمقابلة أية تغيرات قد تحدث.

تتمثل حساسية قائمة الدخل الشامل بأثر التغيرات المفترضة الممكنة بأسعار الفوائد على ربح المصرف لسنة واحدة, ويتم احتسابها على الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل سعر فائدة متغير كما في 31 كانون الأول 2021.

2021	التغير بسعر الفائدة	حساسية إيراد الفائدة
العملة	نقطة اساس	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
دولار أمريكي	10	32,570
يورو	10	4,920
جنيه إسترليني	10	20
درهم اماراتي	10	173,000
ليرة تركية	10	4,610

2020	التغير بسعر الفائدة	حساسية إيراد الفائدة
العملة	نقطة اساس	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
دولار أمريكي	10	1,714,053
يورو	10	85,076
جنيه إسترليني	10	106
درهم اماراتي	10	1,159,885
ليرة تركية	10	1,639

إيضاحات حول القوائم المالية

31 كانون الأول 2021

28. إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السوق (تتمة)

1. مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

في حال كان هنالك تغير سلبي يكون الأثر مساوى للتغير أعلاه مع عكس الإشارة. لايوجد مخاطر جوهرية ناتجة عن تذبذب أسعار الفوائد للعملات الأخرى بسبب صغر حجم التعاملات بتلك العملات.

2. مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية, يعتبر الدينار العراقي عملة الأساس للمصرف, يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقائمة المركز المالي لكل عملة لدى المصرف, يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي ويتم اتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمركز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

تنص السياسة الاستثمارية للمصرف على أنه يمكن أخذ مراكز بالعملات الأجنبية الرئيسية مقابل بعضها بما لا يتجاوز 5٪ من حقوق المساهمين لكل عمله وبحيث لا يتجاوز المركز الإجمالي للعملات جميعها ما نسبته 15٪ من حقوق المساهمين. ويتم مراقبة مراكز العملات الأجنبية بشكل يومي.

فيما يلي جدول يبين أثر التغير الممكن في سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية على قائمة الدخل, مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المؤثرة ثابتة.

2021	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر
العملة	%	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
دولار أمريكي	٪5	162,850
يورو	٪5	24,600
جنيه إسترليني	٪5	100
درهم اماراتي	٪5	865,000
ليرة تركية	٪5	23,050
المجموع		1,075,600

2020	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر
العملة	%	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
دولار أمريكي	٪5	8,570,267
يورو	٪5	425,382
جنيه إسترليني	٪5	529
درهم اماراتي	٪5	5,799,426
ليرة تركية	٪5	8,195
المجموع		14,803,799

في حال كان هنالك تغير سلبي في المؤشر يكون الأثر مساوى للتغير أعلاه مع عكس الإشارة. لايوجد مخاطر جوهرية ناتجة عن تغير أسعار صرف العملات الأخرى بسبب صغر حجم التعاملات بتلك العملات.

يضاحات حول القوائم المالية

31 كانون الأول 2021

28. إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السوق (تتمة)

3. **فجوة إعادة تسعير الفائدة** يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب.

2021	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 – 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الموجودات:							
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	-	-	-	-	-	333,317,924	**333,317,924**
أرصدة لدى بنوك والمؤسسات المالية الاخرى	-	64,004,411	-	-	-	101,521,264	**165,525,675**
تسهيلات ائتمانية مباشرة، صافي	5,736	5,848,055	31,799	42,206,257	35,713,034	-	**04,881**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	-	-	-	-	3,896,454	**3,896,454**
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	-	17,903,729	**17,903,729**
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	2,369,779	**2,369,779**
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	6,707,397	**6,707,397**
مجموع الموجودات	**5,736**	**69,852,466**	**31,799**	**42,206,257**	**35,713,034**	**465,716,547**	**613,525,839**
المطلوبات:							
ودائع عملاء	7,723,238	1,641,266	-	-	2,000	147,300,580	**156,667,084**
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	5,532,285	**5,532,285**
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	1,863,264	**1,863,264**
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	48,711,796	**48,711,796**
أموال مقترضة	-	-	-	-	113,263,143	-	**113,263,143**
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	6,004,464	**004,464**
مجموع *المطلوبات*	**7,723,238**	**1,641,266**	**-**	**-**	**113,265,143**	**209,412,389**	**332,042,036**
فجوة إعادة تسعير الفائدة	**(7,717,502)**	**68,211,200**	**31,799**	**42,206,257**	**(77,552,109)**	**256,304,158**	**281,483,803**
2020							
مجموع *الموجودات*	150,465,962	758,105	1,137,157	2,274,314	20,559,465	300,324,022	**475,519,025**
مجموع *المطلوبات*	2,474,830	441,069	17,717,835	2,274,609	35,607	179,011,399	**201,955,349**
فجوة إعادة تسعير الفائدة	**147,991,132**	**317,036**	**(16,580,678)**	**(295)**	**20,523,858**	**121,312,623**	**273,563,676**

إيضاحات حول القوائم المالية

31 كانون الأول 2021

28. إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السوق (تتمة)

4. التركز في مخاطر العملات الأجنبية

2021	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	درهم اماراتي	ليرة تركية
البند	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	25,815,000	283,000	-	-	-
أرصدة لدى بنوك والمؤسسات المالية الأخرى	47,644,000	594,000	2,000	17,370,000	461,000
تسهيلات ائتمانية مباشرة, صافي	27,479,000	-	-	-	-
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	41,000	67,000	-	8,000	-
اجمالي الموجودات	**100,979,000**	**944,000**	**2,000**	**17,378,000**	**461,000**
المطلوبات					
ودائع عملاء	92,691,000	80,000	-	-	-
تأمينات نقدية	3,930,000	372,000	-	-	-
قروض طويلة الاجل	832,000	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	269,000	-	-	78,000	-
مجموع المطلوبات	**97,722,000**	**452,000**	-	**78,000**	-
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي	**3,257,000**	**492,000**	**2,000**	**17,300,000**	**461,000**
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي	**22,200**	**2,331**	-	-	-

2020					
البند					
اجمالي الموجودات	240,317,232	8,809,267	10,581	115,988,515	163,903
إجمالي المطلوبات	68,911,887	301,624	-	-	-
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي	**171,405,345**	**8,507,643**	**10,581**	**115,988,515**	**163,903**
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي	**7,249,994**	**2,665,199**	-	-	-

28. إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها, وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه.

يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية:

2021	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 الى 6 أشهر	من 6 أشهر حتى سنة واحدة	من سنة واحد حتى 5 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
ودائع عملاء	7,723,238	1,641,266	-	-	2,000	147,300,580	**156,667,084**
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	5,532,285	**5,532,285**
أموال مقترضة	-	-	-	-	113,263,143	-	**113,263,143**
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	48,711,796	**48,711,796**
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	1,863,264	**1,863,264**
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	6,004,464	**6,004,464**
اجمالي المطلوبات	**7,723,238**	**1,641,266**	-	-	**113,265,143**	**209,412,389**	**332,042,036**
اجمالي الموجودات	**5,736**	**69,852,466**	**31,799**	**42,206,257**	**35,713,034**	**465,716,547**	**613,525,839**

2020	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 الى 6 أشهر	من 6 أشهر حتى سنة واحدة	من سنة واحد حتى 5 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
ودائع عملاء	2,474,830	436,701	17,713,467	2,265,873	22,500	90,179,892	**113,093,263**
تأمينات نقدية	1,072,946	1,612,691	909,898	263,310	-	269,174	**4,128,019**
أموال مقترضة	75,000	75,000	75,000	75,000	24,633,192	-	**24,933,192**
مخصصات متنوعة	-	-	-	48,711,796	-	-	**48,711,796**
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	2,995,370	-	-	**2,995,370**
مطلوبات أخرى	224,537	1,797,195	1,026,052	1,265,377	2,215,676	1,564,872	**8,093,709**
اجمالي المطلوبات	**3,847,313**	**3,921,587**	**19,724,417**	**55,576,726**	**26,871,368**	**92,013,938**	**201,955,349**
اجمالي الموجودات	**150,465,962**	**758,105**	**1,137,157**	**2,274,314**	**20,559,465**	**300,324,022**	**475,519,025**

إيضاحات حول القوائم المالية

31 كانون الأول 2021

التحليل القطاعي

أ. معلومات عن أنشطة المصرف:

يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير المفوض وصانع القرار الرئيسي لدى المصرف وذلك من خلال أربعة قطاعات أعمال رئيسية:

- **الأفراد:** يشمل متابعة ودائع الأفراد الجارية والتوفير ومنحهم القروض وتقديم خدمات الحوالات.
- **المؤسسات:** يشمل متابعة الودائع الجارية والتسهيلات الائتمانية المباشرة والحوالات الخاصة بالعملاء من مؤسسات القطاع الخاص.
- **الخزينة:** يتعلق هذا النشاط بتقديم خدمات شراء وبيع العملات الأجنبية لصالح العملاء.
- **أخرى:** يشمل هذا القطاع الأنشطة المختلفة التي يقوم بها المصرف.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف موزعة حسب الأنشطة:

	الافراد	المؤسسات	الخزينة	أخرى	المجموع	
					2021	2020
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
إجمالي الإيرادات	2,445,664	1,011,745	14,323,096	4,755,137	**22,535,642**	**79,498,114**
خسائر ائتمانية متوقعة	(4,894,152)	502,387	805,541	2,352,383	**(1,233,841)**	**(51,692,253)**
نتائج أعمال القطاع	(2,448,488)	1,514,132	15,128,637	7,107,520	**21,301,801**	**27,805,861**
مصاريف غير موزعة	(5,347,979)	(533,565)	(725,294)	(4,285,450)	**(10,892,288)**	**(8,534,753)**
الربح قبل الضريبة	(7,796,467)	980,567	14,403,343	2,822,070	**10,409,513**	**19,271,108**
ضريبة الدخل	-	-	-	(2,700,570)	**(2,700,570)**	**(4,443,316)**
صافي ربح السنة	(7,796,467)	980,567	14,403,343	121,500	**7,708,943**	**14,827,792**
إجمالي موجودات القطاع	73,449,389	14,251,946	498,843,599	26,980,905	**613,525,839**	**475,519,025**
إجمالي مطلوبات القطاع	76,729,577	198,732,935	-	56,579,524	**332,042,036**	**201,955,349**
مصاريف رأسمالية	-	-	-	(170,294)	**(170,294)**	**(395,808)**
الاستهلاكات	-	-	-	(1,319,568)	**(1,319,568)**	**(637,440)**

ب. معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال المصرف:

	داخل العراق		خارج العراق		المجموع	
	2021	2020	2021	2020	2021	2020
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
إجمالي الإيرادات	21,590,007	79,497,571	945,635	543	**22,535,642**	**79,498,114**
إجمالي الموجودات	467,159,715	170,610,917	146,366,124	304,908,108	**613,525,839**	**475,519,025**

إيضاحات حول القوائم المالية
31 كانون الأول 2021

29. إدارة رأس المال

يقوم المصرف بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. هذا ولم يقم المصرف بأية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكلة رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

يقوم المصرف بإدارة رأس المال على أساس ثابت لتغطية المخاطر المرتبطة بأنشطته. وتشمل هذه العملية قياس كفاية رأس المال وفقا للنسب التي وضعها البنك المركزي العراقي.

إن الغرض الرئيسي من إدارة رأس المال للمصرف هو ضمان الامتثال للوائح كفاية رأس المال, وبالتالي, حماية مصالح المساهمين والمودعين في موجودات المصرف, ودعم عمليات قطاعات المصرف المختلفة.

خلال عام 2021 لم تكن هناك تغييرات في السياسات واللوائح للمصرف, والأساليب المستخدمة لإدارة رأس المال.

كفاية رأس المال

	2021 دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	2020 دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
رأس المال الأساسي		
رأس المال المدفوع	250,000,000	250,000,000
كفاية الاحتياطيات المعلنة	8,631,010	8,245,563
الارباح المدورة	22,631,096	15,307,600
مجموع رأس المال الأساسي	**281,262,106**	**273,553,163**
رأس المال المساند		
تخصيصات متنوعة	5,939,327	4,339,292
احتياطي القيمة العادلة	221,697	10,513
مجموع رأس المال المساند	**6,161,024**	**4,349,805**
مجموع رأس المال الاساسي والمساند	**287,423,130**	**277,902,968**
مجموع الموجودات الخطرة المرجحة داخل المركز المالي	153,135,787	119,979,483
مجموع الموجودات الخطرة المرجحة خارج المركز المالي	14,016,961	5,205,779
المجموع	**167,152,748**	**125,185,262**
كفاية رأس المال ٪	**%172**	**%222**

30. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقا للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

31 كانون الأول 2021	لغاية سنة	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الموجودات:				
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	20,799,852	-	312,518,072	**333,317,924**
أرصدة لدى بنوك والمؤسسات المالية الأخرى	62,148,643	-	103,377,032	**165,525,675**
تسهيلات ائتمانية مباشرة, صافي	48,091,847	35,713,034	-	**83,804,881**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	3,896,454	**3,896,454**
ممتلكات ومعدات, صافي	-	-	17,903,729	**17,903,729**
مشاريع تحت التنفيذ	2,369,779	-	-	**2,369,779**
موجودات أخرى	-	-	6,707,397	**6,707,397**
مجموع الموجودات	**133,410,121**	**35,713,034**	**444,402,684**	**613,525,839**
المطلوبات:				
ودائع العملاء	9,364,504	2,000	147,300,580	**156,667,084**
تأمينات نقدية	-	-	5,532,285	**5,532,285**
أموال مقترضة	-	113,263,143	-	**113,263,143**
مخصصات متنوعة	-	-	48,711,796	**48,711,796**
مخصص ضريبة الدخل	-	-	1,863,264	**1,863,264**
مطلوبات أخرى	-	246,852	5,757,612	**6,004,464**
مجموع المطلوبات	**9,364,504**	**113,511,995**	**209,165,537**	**332,042,036**
الصافي	**124,045,617**	**(77,798,961)**	**235,237,147**	**281,483,803**

30. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات (تتمة)

31 كانون الأول 2020	لغاية سنة	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الموجودات:				
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	13,866,289	-	100,488,959	**114,355,248**
أرصدة لدى بنوك والمؤسسات المالية الأخرى	147,734,303	-	159,705,704	**307,440,007**
تسهيلات ائتمانية مباشرة, صافي	4,548,628	20,559,465	-	**25,108,093**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	2,895,797	**2,895,797**
ممتلكات ومعدات, صافي	-	-	19,872,136	**19,872,136**
مشروعات تحت التنفيذ	637,856	-	-	**637,856**
موجودات أخرى	-	-	5,209,888	**5,209,888**
مجموع الموجودات	**166,787,076**	**20,559,465**	**288,172,484**	**475,519,025**
المطلوبات:				
ودائع العملاء	22,890,871	22,500	90,179,892	**113,093,263**
تأمينات نقدية	3,858,845	-	269,174	**4,128,019**
أموال مقترضة	300,000	24,633,192	-	**24,933,192**
مخصصات متنوعة	48,711,796	-	-	**48,711,796**
مخصص ضريبة الدخل	2,995,370	-	-	**2,995,370**
مطلوبات أخرى	4,313,161	2,215,676	1,564,872	**8,093,709**
مجموع المطلوبات	**83,070,043**	**26,871,368**	**92,013,938**	**201,955,349**
الصافي	**83,717,033**	**(6,311,903)**	**196,158,546**	**273,563,676**

31. ارتباطات والتزامات محتملة

	2021	2020
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
خطابات ضمان	16,039,248	11,223,815
اعتمادات مستندية	3,509,998	480,007
	19,549,246	11,703,822

32. القضايا المقامة على المصرف

لا يوجد قضايا جوهرية مقامة على مصرف آشور الدولي كما في 31 كانون الأول 2021.